جامعة بنها
كلية الآداب

مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

معاجم الفقه التراثية: دراسة مرجعية تحليلية

إعداد/

داليا محمود السيد موسى

مدرس المكتبات والمعلومات

كلية الآداب- جامعة بنها

المجلد ٦٢ اكتوبر ٢٠٢٤
https://jfab.journals.ekb.eg/

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تقصي الخصائص المنهجية لمعاجم الفقه التراثية، باستخدام منهج البحث التاريخي للوقوف على الآليات المتبعة في تنظيم المداخل وطبيعة المادة المرجعية، وكذلك أسلوب تحليل المحتوى لتقييم معاجم الفقه التراثية بناءً على قائمة مراجعة تم إعدادها خصيصًا لهذا الغرض. وقد تمت هذه الدراسة من خلال المعاينة والفحص المباشر لمتن معاجم الفقه التراثية، اعتمادًا على معايير منهج التقييم الفردي التي اقترحها وليام كاتز في تقييم المصادر المرجعية. وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج، أهمها: حرص أصحاب معاجم الفقه التراثية على ذكر المصادر التي اعتمدوا عليها في اختيار مصطلحات المداخل لمعاجمهم. كما سارت معاجم الفقه في ترتيبها المعجمي لمداخلها في اتجاهين: وفقًا لأبواب الفقه، والهجائي الألفبائي. هذا وقد اعتمدت معاجم الفقه في جمع المادة المرجعية على مصدرين أساسيين: السماع، والرواية النقلية. وحرص مؤلفو معاجم الفقه على الإشارة إلى مصادر ومظان تآليفهم التي استندوا إليها بغرض شرح المصطلحات. كما التزم أصحاب معاجم الفقه بالاحتجاج بالشواهد اللغوية على اختلاف أنواعها، وكانت الغلبة فيها لشواهد القرآن الكريم والحديث الشريف. وقد أدرك أصحاب معاجم الفقه أهمية الإحالات، وهي إما إحالة قبْلية ارتدادية تعود على مصطلح سبق ذكره، أو إحالة بعدية أمامية تعود على مصطلح مذكور بعدها في المعجم. وتعددت آليات التعريف والشرح المستخدمة في شرح المفردات بمعاجم الفقه التراثية، وقد أمكن الجمع بينها في المعجم الواحد وأحيانًا في المدخل الواحد. كما اختلفت معاجم الفقه التراثية في حجم المادة المرجعية التي أتاحتها تحت كل مدخل. وبناءً على هذه النتائج، قدمت الدراسة بعض التوصيات المتعلقة بالخصائص المنهجية التي يمكن تضمينها لإعداد معاجم الفقه المعاصرة، بالإضافة إلى تحسين سبل الاستفادة من معاجم الفقه التراثية من قبل المؤسسات المعنية برقمنة المعاجم العربية.

الكلمات المفتاحية: المراجع المتخصصة– المعاجم المتخصصة– معاجم الفقه– التراث العربي– المعاجم التراثية – معاجم الفقه التراثية– التقييم الفردي للمراجع– تقييم المعاجم.

الإطار المنهجي للدراسة

١/٠ تمهيد

أثْرَى القرآن الكريم اللغة العربية بما طرحه من المعاني الجديدة، وبما نقله من الألفاظ من معانيها الأصلية وجعلها معبّرة عن المعاني التي اقتضاها الشرع الحنيف والواقع الجديد. وما كانت هذه المعاني لتتضح لولا الدور الذي قامت به السنة النبوية التي بيّنت المراد من ألفاظ القرآن. ومن هنا فتح كلٌّ من القرآن الكريم والسنة النبوية باب الاصطلاح الفقهي على مصراعيه.

هذا، وقد مرَّ التأليف في حقل مصطلحات الفقه بمرحلة التأليف الضمني، بحيث لا يكون المؤلَّف خالصًا في المصطلح الفقهي، وتشمل هذه المرحلة: كتب الوجوه والنظائر، وكتب غريب القرآن وغريب الحديث، وكتب الفروق اللغوية. كما عرض للمصطلح الفقهي أيضًا مؤلفو معاجم المصطلحات العربية العامة، التي اهتمت بشرح مصطلحات العلوم العربية والإسلامية مجتمعة في كتاب واحد. ثم ظهرت الحاجة إلى استقلالها وإفراد هذه المصطلحات في كتب خاصة تشرحها، فيما عُرف بمعاجم الفقه، وبلغ من ضخامة بعضها أن ضارع بعض المعاجم اللغوية.

٢/٠ مشكلة الدراسة

اتسع باب التأليف في معاجم الفقه التراثية عند المسلمين قديمًا اتساعًا ظاهرًا ليشمل العالم الإسلامي من شرقه إلى غربه. وكانت العناية بمصطلحات الفقه في التصنيف المعجمي المتخصص أمرًا ثابتًا ومستقرًا، أُفردت له مؤلفات مستقلة منذ

القرن الثالث الهجري وحتى القرن العاشر الهجري. كما مثّلت معاجم الفقه التراثية المذاهب الفقهية الأربعة التي عرفها التاريخ العلمي عند المسلمين في هذا الباب.

ورغم توافر الدراسات المتخصصة المعنية بالفئات المرجعية التراثية المختلفة من معاجم لغوية، وموسوعات، وكتب تراجم، وتقاويم بلدان؛ إلا أنه لا توجد دراسة تناولت معاجم الفقه التراثية بدراستها دراسة مرجعية من وجهة نظر علم المكتبات والمعلومات، لسبر أغوارها كفئة من فئات المراجع. وهذا ما يوجب علينا كمتخصصين تقصي الخصائص المنهجية لهذا النمط من المعاجم المتخصصة التراثية، باستقراء تنظيمها ومادتها المرجعية، والتي لا تلقى اهتمامًا كافيًا من قبل المتخصصين، ولم تُعطَ من النظر ما تستحقه، وتقع مسؤولية الكشف عنها على عاتق اختصاصيو المكتبات والمعلومات.

٣/٠ أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية معاجم الفقه التراثية، والتي تتجلى في عدة جوانب حيوية تسهم في فهم وتطوير المعرفة الشرعية والفقهية. وتُعتبر معاجم الفقه التراثية مفاتيح ومصادر أساسية للباحثين وطلبة العلم، حيث توفر لهم التعريفات الدقيقة والشاملة للمصطلحات الفقهية، وتميّز الفروق بين المفاهيم الفقهية المتقاربة. فهي تقدم تعريفات دقيقة وشرحًا وافيًا، مما يسهم في إزالة الغموض والتشابهات التي قد تلتبس على الباحثين، وبالتالي فهم التفاصيل الدقيقة للأحكام الشرعية وتطبيقها بشكل صحيح. كما تساعد معاجم الفقه في فهم الاختلافات بين المذاهب الفقهية، حيث توضح المفاهيم والمصطلحات المتباينة، مما يسهم في تعزيز التفاهم والحوار بين الفقهاء. وتعد معاجم الفقه التراثية مصادر غنية وقيّمة وموثوقة تسهم في تعزيز

الفهم الشرعي وتوجيه السلوكيات اليومية للمسلمين، سواء كانت تتعلق بالعبادات أو المعاملات.

إضافة إلى ذلك، تسهم معاجم الفقه في فهم كيفية تطبيق الأحكام الشرعية في السياقات الحديثة، مثل التعاملات المالية والعائلية، وذلك بالاستناد إلى الشواهد والأدلة الشرعية لمواجهة التحديات الفكرية المعاصرة. وهذا ما يعزز الوعي الديني لدى الأفراد، ويدعم اتخاذ قرارات واعية تتماشى مع تعاليم الإسلام. لذا، فإن معاجم الفقه التراثية تُعد موروثًا ثقافيًا يمثل جسرًا يربطنا بماضينا، حاضرنا، ومستقبلنا.

ويعد تقصي الخصائص المنهجية لمعاجم الفقه التراثية أمرًا بالغ الأهمية، حيث يقدم رؤية عميقة حول الهيكلية الداخلية المتبعة في معاجم الفقه التراثية من حيث: اختيار المداخل وطرق ترتيبها ومدى كثافتها، ومصادر جمع المادة المرجعية وطرق الإشارة إليها، وكذلك أنواع الشواهد اللغوية والإحالات المستخدمة فيها. إضافة إلى ذلك، تتناول الدراسة طرق تعريف وشرح المعنى، مما يسهم في إبراز نقاط القوة والضعف وتحديد مدى انضباطها وجودتها وفقًا لأسس التصنيف المنهجي للمعاجم. وبالتالي، يمكن وضع أسس منهجية للمحتوى المرجعي في معاجم الفقه المعاصرة، وتقديم مقترحات عملية لتحسين معاجم الفقه التراثية وبناء قاعدة معرفية لتطويرها. ومن ناحية أخرى، توفر الدراسة لأخصائي المراجع معرفة عميقة ببنية معاجم الفقه التراثية، مما يعزز الاستخدام الفعال والقدرة على تقديم خدمة مرجعية مدروسة، سريعة ودقيقة، تتناسب مع احتياجات المستفيدين. وهذا بدوره يدعم اتخاذ قرارات مستنيرة حول تطوير وتحديث المجموعات وفقًا لمتطلباتهم.

٤/٠ أهداف الدراسة

ثمة تساؤل تسعى الدراسة للإجابة عنه وهو: ما الخصائص المنهجية للتنظيم والمادة المرجعية في معاجم الفقه التراثية؟ وللإجابة عن هذا السؤال، سعت الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١-رصد مصادر اختيار المداخل في معاجم الفقه التراثية وطرق ترتيبها ومدى كثافتها.

٢-عرض مصادر جمع المادة المرجعية في معاجم الفقه التراثية وطرق ذكرها والإشارة إليها.

٣-تتبع أنواع الشواهد اللغوية في معاجم الفقه التراثية.

٤-بيان أنواع الإحالات في معاجم الفقه التراثية.

٥-حصر طرق تعريف وشرح المعنى في معاجم الفقه التراثية.

٦-رصد حجم المادة المرجعية في معاجم الفقه التراثية.

٥/٠ مجال الدراسة وحدودها

في إطار هذا البحث تمت دراسة الخصائص المنهجية للتنظيم والمادة المرجعية في معاجم الفقه التراثية، من وجهة مجال المكتبات والمعلومات باعتبارها فئة من فئات المراجع، وذلك وفقًا للحدود التالية:-

١- **الحدود الموضوعية:** التنظيم والمادة المرجعية في معاجم الفقه التراثية كنمط من المعاجم المتخصصة.

٢- **الحدود المكانية:** تغطي الدراسة معاجم الفقه التراثية في جميع البلاد التي بلغها الإسلام فكتبت باللغة العربية.

٣- **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة معاجم الفقه من القرن الرابع الهجري حتى القرن العاشر، وهي الفترة التي تم الاستدلال والاطلاع على المطبوع والمنشور من معاجم الفقه التراثية فيها.

٤- **الحدود اللغوية:** تنصب الدراسة على معاجم الفقه التراثية العربية.

٦/٠ مفردات الدراسة*

اعتمدت الدراسة على معاجم الفقه التي أشارت المصادر إلى نشرها وتم الاستدلال والاطلاع عليها، وعددها ١٦ معجم فقه هي:

١- الزاهِر في غريب ألفاظ الشافعي الذي أودعه المزني في مختصره؛ أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح بن حاتم بن سعيد بن عبد الرحمن الهروي الشهير بالأزهري (ت٣٧٠هـ).[١]

* اعتمدت الدراسة على الضبط الببليوجرافي في الدراسة المنشورة بعنوان: التأليف والمقدمات في معاجم الفقه التراثية: دراسة ببليومترية تحليلية/ داليا محمود موسى.- مجلة كلية الآداب. جامعة بنها (إبريل ٢٠٢٤).- مج ٦١،ع ٣، ص١٦١-٢٣٥. هدفت الدراسة رصد معاجم الفقه التراثية في الفترة من القرن الأول حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري، وذلك باعتماد المنهج الببليوجرافي الببليومتري لحصر معاجم الفقه التراثية من مظانها المختلفة، وقد بلغت نتيجة الحصر الكلي لمعاجم الفقه التراثية والتي شملت ثمانية قرون من القرن الثالث حتى القرن العاشر الهجري (٥٠) معجم فقه؛ منها معاجم أشارت إليها المصادر التراثية إلا أنه لم يتم العثور عليها في فهارس وببليوجرافيات الأعمال المطبوعة ولا فهارس المخطوطات وبالتالي لا نعلم إن كانت لا تزال مخطوطة أم انها طبعت ولم تصل إلينا أم أنها فقدت وضاعت ضمن ماضاع من كتب التراث وعددها (٢٥) معجم فقه، ومعاجم لا تزال مخطوطة وعددها (٧) معاجم فقه، ومعاجم تم حصرها وأشارت المصادر إلى فقدها وعدم وصولها إلينا وعددها (١) معجم فقه، ومعاجم أشارت المصادر إلى نشرها إلا أنه لم يستدل على أماكن وجودها وعددها (١) معجم فقه، ومعاجم أشارت المصادر إلى نشرها وتم الاستدلال والاطلاع عليها وعددها (١٦) معجم فقه وهي التي تم اعتمادها كمفردات للدراسة الحالية.

٢- حِليَة الفقهاء؛ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي الشهير بابن فارس (ت٣٩٥هـ).[٢]

٣- شرح غريب ألفاظ المُدَونة؛ الجُبّي (ت٤٥٠هـ).[٣]

٤- طِلبَةُ الطَلَبَة في الاصطلاحات الفقهية على ألفاظ كتب الحنفية؛ أبو حفص نجم الدين عمر بن محمد الشهير بالنسفي (ت٥٣٧هـ).[٤]

٥- غُرر المقالة في شرح غريب الرسالة؛ أبو عبد الله محمد بن منصور بن حمامة الشهير بالمغراوي (ت٥٥٠هـ).[٥]

٦- المُغرِب في ترتيب المعرِب؛ أبو الفتح نصر الدين بن عبد السيد أبي المكارم بن علي بن المطرز برهان الدين الشهير بالمطّرزي (ت٦١٠هـ).[٦]

٧- اللفظ المستغرَب في شرح غريب المهذَّب؛ أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي علي الشهير بالقَلعِي (ت٦٣٠هـ).[٧]

٨- النَّظمُ المُستَعذَبُ في تفسير غريب ألفاظ المهَذب؛ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان اليمني الشهير بابن بطّال الرَّكبي (ت٦٣٣هـ).[٨]

٩- تهذيب الأسماء واللغات؛ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الخزامي الشهير بالنووي (ت٦٧٦هـ).[٩]

١٠-تحرير لغات التنبيه؛ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الخزامي الشهير بالنووي (ت٦٧٦هـ).[١٠]

١١-المُطلِع علي ألفاظ المُقنِع؛ أبو عبد الله شمس الدين بن محمد بن أبي الفتح الشهير بالبَعلي (ت٧٠٩هـ).[١١]

١٢-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير؛ أحمد بن محمد بن علي المقري الشهير بالفيومي (ت٧٧٠هـ).[١٢]

١٣-الحدود والأحكام الفقهية؛ علي بن مجد الدين بن الشاهرودي البسطامي الشهير بمَصنفَك (ت٨٧٥هـ).[١٣]

١٤-شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهِداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية؛ أبو عبد الله محمد الأنصاري الشهير بالرصَاع (ت٨٩٤هـ).[١٤]

١٥-رساله في حدود الفقه علي ترتيب أبوابه؛ زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن أبي بكر الشهير بابن نُجيم المصري (ت٩٧٠هـ).[١٥]

١٦-أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء؛ قاسم بن عبد الله بن خير الدين بن أمير علي الشهير بالقُونوي (ت٩٧٨هـ).[١٦]

٧/٠ منهج الدراسة وأدواتها

تحتل معاجم الفقه الاصطلاحية مكانة هامة بين أمهات التراث العربي، وكذلك بين الفئات الأخرى من المراجع، وذلك لما لها من أهمية بالغة، فتصدى لدراستها أكثر من فئة، ومن بين الفئات تبرز فئتى اللغويين وأخصائيي المكتبات والمعلومات، إلا أن كلًا منهما يهتم بها من زاوية خاصة بطبيعة دراسته، مما أدى إلى اختلاف المناهج المستخدمة بينهما في التعامل معها، وقد اعتمدت الدراسة بحكم طبيعتها ولتحقيق أهدافها على الجمع بين منهج البحث التاريخي وأسلوب تحليل المحتوى كالتالي:

١- **منهج البحث التاريخي:** وهو البحث عن وقائع حدثت في الماضي نجلوها ونختبرها ونحللها ونعيد تركيبها من خلال مادة كتبت عنها ودونت حولها[١٧]، وذلك أثناء التنظير للاصطلاح الفقهي وبوابات معالجته، وبواعث ظهور معاجم الفقه واتجاهاتها المختلفة، وكذلك عند الاستدلال والتتبع للخصائص المنهجية في معاجم الفقه التراثية، والوقوف على الآليات المتبعة في تنظيم مداخلها وطبيعة مادتها المرجعية، هذا بالإضافة إلى دعمه التفسير والتأويل المصاحب لتحليل النتائج.

٢- **أسلوب تحليل المحتوى (المضمون):** وهو أسلوب بحثي يهتم بالوصف والتحليل لنصوص مواد الاتصال[١٨]، وذلك لتقييم معاجم الفقه التراثية محل الدراسة من خلال تقصي خصائصها المنهجية باستقراء تنظيم مداخلها ومادتها المرجعية، وذلك بناءً على قائمة مراجعة تم اعدادها خصيصًا لهذا الغرض، بالاعتماد على معايير منهج التقييم الفردي التي اقترحها وليام كاتز فى تقييم المصادر المرجعية، والذي اصطلح عليه الخبراء والباحثين وأخصائيو مجال المكتبات والمعلومات وهى: "الغرض، المجال، المتلقى، المسؤولية، التنظيم، الشكل المادى[١٩]"، باستبعاد معايير الغرض والمسؤولية والشكل المادي*؛ وبالتركيز على معياري التنظيم والمادة المرجعية، وذلك من خلال المعاينة والفحص المباشر لمتن معاجم الفقه التراثية، أو بالرجوع إلى المصادر النقدية

*وذلك لتضمين عنصر المسؤلية في الدراسة المنشورة بعنوان: التأليف والمقدمات في معاجم الفقه التراثية: دراسة ببليومترية تحليلية/ داليا محمود موسى.- مجلة كلية الآداب. جامعة بنها (إبريل ٢٠٢٤).- مج ٦١،ع ٣، ص١٦١-٢٣٥، والذي تناولت تفصيلا دراسة الاتجاهات العددية والنوعية (الزمانية والمكانية والمذهبية) لمؤلفي معاجم الفقه التراثية والتي شملت ثمانية قرون من القرن الثالث حتى القرن العاشر الهجري ممثلة المذاهب الفقهية الأربعة متسعة للعالم الإسلامي من شرقه إلى غربه. وكذلك الأمر بالنسبة لعنصر الغرض وذلك أثناء التتبع لعناصر المقدمات في معاجم الفقه التراثية والتي كُشف فيها عن تعدد أغراض ودوافع وأهداف المؤلفين وقد تنوعت ما بين استجابة لدواعى العلم واقتناعًا منه بأهميته، أو التماسًا أو سؤال أو طلب أهل العلم، أو حاجة المبتدئين وغير المختصين ممن ليس له باع طويل فى علمى اللغة والفقه لتكون مفتاح للكشف عن دلالات المصطلحات الفقهية وفهمها، أو ابتغاء رضا الله ورغبة فى الخير والثواب وصالح الدعاء. أما عن استبعاد الدراسة الحالية لعنصر الشكل المادي فكان نظرا لتعدد طبعات معاجم الفقه التراثية وبالتالي الإخراج العام لها، ومن ثم فإن دراسة جوانبها الشكلية تصبح قليلة الفائدة، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على النسخ الالكترونية لمعاجم الفقه التراثية المتاحة على شبكة الانترنت.

الخارجية للاسترشاد بها في عملية التقييم، وذلك بما يخدم تحقيق أهداف الدراسة، هذا وقد تضمنت قائمة المراجعة المحاور التالية:

أ- مصادر اختيار المداخل.

ب- طرق ترتيب المداخل.

ج-مدى كثافة المداخل

د- مصادر جمع المادة المرجعية.

هـ-طرق ذكر مصادر المادة المرجعية.

و- أنواع الشواهد اللغوية.

ز- أنواع الإحالات.

ح-طرق تعريف وشرح المعنى للمصطلحات.

ط- حجم المادة المرجعية.

٨/٠ مصطلحات الدراسة

تحديد المفاهيم مدخل ضروري في كل مقاربة علمية موضوعية، فضبط الماهية خيار منهجي مهم، يؤسس لتفاعل تعاقدي ضمني بين الباث والمتلقي، بمقتضاه يتسنى للدارس تحديد فضائه المفاهيمي من ناحية، ويجعل المتقبل علي بينة من المصطلحات المفاتيح التي توجه البحث من ناحية أخري؛ لذلك فسنعني أولا بالتعريف للكلمة والمصطلح، ونعني في مقام ثان بتعريف المعجم في اللغة والاصطلاح، ونتجاوز ذلك إلى تجلية المعجم العام والمتخصص، مرورًا بتعريف المعجم العربي، ثم بتعريف التراث المعجمي، وصولًا لتعريف الفقه.

١- الكلمة والمصطلح

يُعْنَى بالكلمة: "المعنى القائم بالنفس، وهو مايجده الإنسان من نفسه إذا أمر غيره أو نهاه أو أخبره أو استخبر منه، وهذه المعاني هي التي يدل عليها بالعبارات

والإشارات[٢٠]"، وبذلك فالكلمة هي ذلك اللفظ الذي يخرج من جهاز النطق لتعبر عما يختلج في صدر صاحبها، وهي بالتالي أداة للدلالة على المعنى اللغوي، أما المصطلح فهو نتاج ذلك التطور الذي يحدث للكلمة بانتقالها من معناها اللغوي الأصلي إلى المعنى الاصطلاحي الجديد، ويُعْنَى بالاصطلاح: "العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شئ باسم بعد نقله عن موضعه الأول[٢١]"، أي الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص، عن طريق خلق اللغة لدلالات جديدة منقولة عن ألفاظ لغوية كانت قائمة، "ومن سمات المصطلح تغير دلالته بتغير المجال المعرفى الذى يرد فيه، بمعنى أن لفظًا ما كلفظ الشمس مثلًا له دلالته عند علماء الفلك، وهى أنه نجم نهاري مضيء، تتغير هذه الدلالة إذا انتقلنا إلى مجال معرفى آخر وليكن التصوف، فنجده يعبر عن معرفة وجدانية لها خصائصها وسماتها[٢٢]"، نستخلص من ذلك أن الكلمة هي عماد اللغة العامة وتتعدد دلالاتها، بينما المصطلح هو عماد اللغة الخاصة ويخضع لدلالة واحدة في حقله المعرفي، فالتعميم في اللفظ يقابله التخصيص في المصطلح، كما أن علماء الاختصاص –الذي انتقل اللفظ إلى دائرتهم ليؤدي مفهوما خاصا بهم– هم من يمتلكون الحق في وضع مصطلحاتهم، والمصطلح الإسلامي هو المعنى الشرعي من خلال التمييز بين المعنى المعجمي والمعنى الإسلامي، من قبيل مصطلحات العبادات والمعاملات والدنيا والدين، وهي مصطلحات اشتمل عليها متن النص القرآني أو تعلقت بالمعاني والأحكام من آياته.

٢– المعجم في اللغة والاصطلاح

عند التوقف أمام الجذر المعجمى (ع ج م) الذي يتكون منه أصل كلمة معجم بتجريد الكلمة من زوائدها والعودة بها إلي حروفها الأصول، ومن ثم إمعان النظر في دلالة هذا الثلاثي المجرد كما جاء في بعض معاجم اللغة، نجد ابن جني يقرر في مقدمة سر الصناعة: "إعلم أن (ع ج م) إنما وقعت في كلام العرب للإبهام

والإخفاء، وضد البيان والإفصاح[٢٣]"، ويقول ابن فارس فى مقاييس اللغة: "العين والجيم والميم ثلاثة أصول: أحدهما يدل علي سكوت وصمت، والآخر علي صلابة وشدة، والآخر علي عض ومذاقة؛ فالأول الرجل الذي لا يفصح هو أعجم، ويقال للصبي مادام لا يتكلم ولا يفصح صبي أعجم، والعجماء البهيمة وسميت عجماء لأنها لا تتكلم[٢٤]"، وقال الجوهري فى صحاح العربية: " الأعجم الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وإن كان من العرب، والأعجم أيضًا الذي فى لسانه عُجمة وإن أفصح بالعجمية، والعُجمة الحبسة في اللسان[٢٥]"، وجاء في اللسان:" قال أبو إسحاق: الأعجم الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وإن كان عربي النسب ... فأما العجمي فالذي من جنس العجم أفصح أو لم يفصح ... ومن ذلك رجل أعجم وامرأة عجماء، إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان كلامهما، والعجم والعجمى غير العرب، لعدم إبانتهم ثم أطلق عليهم هذا اللقب ولو أفصحوا[٢٦]".

ورغم أن الكلمة يدل معناها على الخفاء والإبهام فإن العلماء اشتقوا منها كلمة مُعْجَم الذي يدور معناه حول التبيان والإيضاح، وذلك بإدخال همزة السلب التي تسلب الكلمة معناها وتكسوها معنى ضدها مثل أشكيت زيدًا أى أزلت شكواه، فكلمة عَجَمَ دخلت عليها همزة السلب فصارت أَعْجَم[٢٧]، فسلبتها المعنى الأول وهو الإبهام والخفاء، وأضافت إليها معنى جديد هو الوضوح والظهور، قال ابن جني فى سر الصناعة:" أعجمت قولي أي وضحته وبينته، وكذا تقول أعجمت الكتاب أزلت استعجامه بالتنقيط، ويترتب علي ذلك الظهور والوضوح[٢٨]"، ثم اشتق من الإعجام اسم مفعول أو مصدر ميمي فصار مُعْجَم الذي يدل معناه على الوضوح وإزالة العُجْمة والغموض[٢٩].

ولا ريب أن لكل علم من العلوم معني لغويًا وآخر اصطلاحيًا، بينهما صلة وثيقة، وعلاقة قوية، سوغت نقل اللفظ من معناه اللغوي إلي معناه الإصطلاحي، ورغم تعدد الآراء واختلافها حول المفهوم اللغوي للمعجم، إلا أنها تكاد تتفق من

الناحية الإصطلاحية علي أنه: "كتاب يضم أكبر عدد من مفردات لغة ما، مرتبة علي منهج معين، مع شرحها شرحًا يزيل خفاءها ويوضح لبسها، في اللغة نفسها أو في لغات أخرى، وقد يضاف إليها من المعلومات ما يوصل الباحثين إلي المراد مثل: طريقة نطق الكلمات واشتقاقاتها وتاريخها والمترادفات مع ذكر الشواهد التوضيحية، وقد تتجاوز بعض المعاجم هذه الحدود المألوفة وتقدم معلومات موسوعية(٣٠)".

٣- المعجم العام والمتخصص

ويتفق الباحثون في علم المعاجم على أن المعجم يمكن تقسيمه في العموم إلى نوعين: معجم عام، ومعجم متخصص، يشتمل المعجم العام – ويسمى أيضًا بالمعجم اللغوي أو معجم المفردات– على كلمات أو مفردات أو ألفاظ لغة ما، كلها أو جلها، مرتبة في الغالب ترتيبًا هجائيًا أو موضوعيًا، ويقوم بشرح معناها شرحًا لغويًا عامًا، فلا يقتصر محتواها على علم بعينه أو فن بذاته، ولا يتعدى الدلالة المركزية للكلمة، وقد تكون تلك الدلالة المركزية واضحة في أذهان الناس، كما قد تكون مبهمة لدى بعضهم، لكنه لا يتجاوز تلك الدلالة العامة إلى الدلالة الخاصة التي يأخذها اللفظ حين يستعمل في مجال متخصص، والمعجم الكامل هو الذي يضم كل كلمة في اللغة مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها وطريقة نطقها وشواهد تبين مواضع استعمالها(٣١)، ويقابل المعجم العام المعجم الخاص – ويسمى أيضًا بالمعجم المتخصص أو معجم المصطلحات أو المعجم القطاعي أو المعجم الفني– ويمثل المصطلح مادته ووحدته الأساسية، وهو يحاول إحصاء المنظومة الاصطلاحية التي يقوم عليها علم من العلوم، من خلال ترتيب المداخل المتعلقة بفرع من فروع المعرفة وذكر معانيها وتطبيقاتها المختلفة حسب استخدام أهل ذلك العلم والمتخصصين به(٣٢)، نستخلص من ذلك أن المعجم المتخصص هو الذي يضم جزء من اللغة المنتمية لمجال محدد من مجالات المعرفة أو بعلم من العلوم، بما يضمن سلامة التواصل بين أهل التخصص الواحد.

٤- المعجم العربي

يعرف المعجم بكونه وعاء اللغة وديوانها، وتحديد عروبة المعاجم أساسه هو اللغة، بمعنى أن تكون مادته عربية، والمعجم العربي هو الديوان الحافظ لمفردات اللغة العربية، ويعرف بأنه: "نوع من الأعمال اللغوية التي قام بها جماعة من علماء العربية، فوضعوا كتبًا تسمى المعجمات، وهي قواميس تتناول مفردات اللغة، وتحدد معانيها واستعمالاتها، وتسهم في حفظ اللغة من الاندثار والفساد، كما تسهم في تطوير اللغة وتغذيتها بما تحتاج إليه من صواب التعبير والاستعمال والمحافظة على التراث الفكري والأدبي والفني والحضاري بصورة عامة[٣٣]"، وبالتالي نسبية المعاجم للعربية هي اللغة بغض النظر عن المؤلف وإلى أي شعب ينتسب طالما كتب وألف بالعربية.

٥- التراث المعجمي

تعريف التراث في اللغة: جاء في معجم (لسان العرب): "والتراث أصل التاء فيه واو، والوِرث والإرث والتُّراث والمِيراث ما ورِثَ، وقيل: الوِرث والميراث في المال، والإرث في الحسب[٣٤]"، وجاء في معجم مقاييس اللغة: "الواو والراء والثاء: كلمة واحدة هي الورث والميراث أصله الواو، وهو أن يكون الشيء لقوم ثم يصير إلى آخرين بنسب أو سبب[٣٥]"؛ أى تناقله المتأخر عن المتقدم، أما التراث في الاصطلاح: "هو ما ورثناه عن آبائنا وأجدادنا من عقيدة وثقافة وقيم وآداب وفنون وصناعة وسائر المنجزات الأخرى المعنوية والمادية[٣٦]"- مادية كالكتب والآثار، ومعنوية كالعادات والتقاليد الحضارية-، والتراث الإسلامي في مجال تحقيق النصوص هو: " كل إنتاج فكري، ومنجز علمي وصل إلينا مدونًا مكتوبًا أو شفويًا ورحل صاحبه، كما يشمل جميع التخصصات الشرعية وغيرها من العلوم المختلفة سواء صدرت عن المسلمين أو غير المسلمين ممن ينتمون إلى الحضارة الإسلامية[٣٧]"، فمعنى التراث أن يرتبط بالعلم ويخص مايتركه السابق للاحق من معارف تعكس ثقافة

الماضي ورصيده، والتراث العربي هو إضفاء صفة العروبة عليه ليكون ما خلفه العرب القدماء من آثار معرفية في مختلف الميادين الأدبية والعلمية، والتراث المعجمي هو جزء من التراث العربي برمته، وهو ما خلفه السلف في مجال المعاجم.

٦- الفقه

كلمة فقه في الجاهلية كانت تطلق على الفحل الفقيه، وهو الفطن الذي يميز بين النوق الحوامل والحوائل[٣٨]، و"الفقه لغةً، بالكسر: العلم بالشئ ، والفهم له، والفطنة، وغلب على علم الدين لشرفه، والجمع فقهاء، وهو فقيه وهى فقيهة، والجمع فقائه[٣٩]"، والفقه كعلم إسلامى انتقل من معنى الفهم والعلم والفطنة ليصير عند الفقهاء:" العلم بالأحكام الشرعية العملية، المكتسب من أدلتها التفصيلية التى طريقها الاجتهاد[٤٠]"، وهذا النوع من تطور اللغة إنما كان من تخصيص دلالة الفقه من معنى الفهم العام إلى معنى فهم أمور الدين.

٩/٠ بحث الإنتاج الفكري

نظرًا لتبعية معاجم الفقه إلى علوم اللغة العربية، ونظرًا لأنه في سياق الدراسة الحالية تُبحث من وجهة علم المكتبات والمعلومات؛ لذا كان لابد من إجراء مراجعة للأدبيات العربية في علوم اللغة العربية من جهة، وفي علم المكتبات والمعلومات من جهة أخرى، هذا وقد تم إجراء البحث الراجع للإنتاج الفكري العربي من خلال سلسلة الأدلة الببليوجرافية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى عام ٢٠٢٠[٤١]، ومن خلال قاعدة بيانات الهادي للانتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات عن طريق موقع الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات[٤٢]، وكذلك قواعد البيانات التي تتيحها دار المنظومة[٤٣]، وذلك باستخدام المصطلحات (المعاجم المتخصصة، معاجم

الفقه، التراث العربي)، وقد أسفرت عملية بحث الانتاج الفكري عن وجود بعض الدراسات تم تصنيفها وفق محورين كالتالي:-

المحور الأول: دراسات تناولت معاجم الفقه

وهي فئة الدراسات التي رصدت أسباب ودواعي ظهور معاجم الفقه وظروف نشأتها وتطورها، ومناهجها في ترتيب المصطلحات، ووسائل الكشف عن المعنى وشرحه، وأهم الظواهر اللغوية والتداولية والدلالية في معاجم الفقه، ورغم تبعية هذه الدراسات إلى سياق علوم اللغة العربية عامة والصناعة المعجمية خاصة- فيما عدا دراسة داليا محمود موسى- فقد استعانت الباحثة بهذه الدراسات في التنظير والتأطير للخصائص المنهجية في معاجم الفقه التراثية الخاصة بالتنظيم والمادة المرجعية، بالإضافة إلى إعداد قائمة المراجعة الخاصة بعناصر التقييم، كما أفادت الباحثة من هذه الدراسات في الآلية التطبيقية التحليلية وهي:

١- خالد فهمي. تراث المعاجم الفقهية في العربية: دراسة لغوية في ضوء أصول صناعة المعجم والمعجمية.- القاهرة: دار إيتراك للنشر، ٢٠٠٣.

هدف الباحث فيها إلى دراسة المعاجم الفقهية العربية في التراث دراسة لغوية دلالية في ضوء أصول صناعة المعجم، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تتبع فيها الباحث جهود وتطور المصطلح الفقهي، كما قدم تقسيما لطرق الترتيب للمصطلحات في معاجم الفقه، كما عرض لمنهج كل معجم في شرح المصطلح بالإضافة إلى بيان أثره في المعاجم الفقهية التالية، وقد قام الباحث بتحليل معاجم المصطلحات الفقهية من وجهة النظر اللغوية البحتة مركزًا على الجانب الدلالي؛ فبين عوامل التطور الدلالي ومظاهره وأثرها في ظهور المصطلح الفقهي، كما ألقى الضوء على العلاقات الدلالية بين المصطلحات، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن المصطلح الفقهي جاء متسقًا مع أغلب الأصول التي ينادي بها علماء المصطلح، كما سارت حركة التأليف المعجمي الفقهي في إطار مناهج التأليف

المعجمي العربي بوجه عام، وربطت بين مصطلحات الفقه علاقات دلالية كالترادف والاشتراك والأضداد.

٢- سنانى سنانى. معاجم المصطلحات الفقهية المصباح المنير للفيومي نموذجًا: دراسة لغوية تحليلية.- الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، ٢٠٠٩.- أطروحة دكتوراه.

هدف الباحث إلى دراسة معجم المصباح المنير كنموذج لمعاجم المصطلحات الفقهية دراسة لغوية تحليلية، باستخدام أكثر من منهج حيث استعان بالمنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج الإحصائي التحليلي الكمي، وقد تتبع الباحث أولًا نشأة المدارس الفقهية وتطورها ودورها في اختلاف الفقهاء، بالإضافة إلى التطور الدلالي للمصطلح الفقهي، ثم تناول نشأة المعاجم الفقهية ومناهجها في ترتيب المصطلحات، ثم عرض لمصادر الفيومي التي استقى منها مصطلحات معجمه، ثم الترتيب الخارجي للمداخل والداخلي للمشتقات والمعاني، كما عرض لمستويات الصوت والصرف والنحو التي استخدمها الفيومي في شرحه، وبين أنواع التعريف ووسائله في المصباح وشواهده المتعددة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: تعدد مواقف الفقهاء حول تطور دلالة المصطلح الفقهي، وكذلك تعدد طرق الترتيب في المعجم الفقهي، بالإضافة إلى غزارة ودقة ترتيب المصادر التي اعتمد عليها الفيومي في مصباحه، والتزامه بالترتيب الألفبائي على أوائل الأصول، كما التزم بالترتيب الداخلي للمشتقات في المدخل المعجمي الواحد، وقد توسط الفيومي في إيراد المعلومات الصوتية، لكنه توسع في المباحث الصرفية والمسائل النحوية، كما تعددت الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية والنثرية في المصباح.

٣- دلدار غفور حمد أمين. البحث الدلالى فى المعجمات الفقهية.- عمان: دار دجلة، ٢٠١٤.

هدف الباحث إلى دراسة المعجمات الفقهية دراسة لغوية دلالية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تتبع فيها الباحث نشأة وتطور المعجمات الفقهية المتخصصة، ثم بيان مناهجها في الكشف عن دلالة المصطلحات؛ من خلال عرض أصول المادة المرجعية، بها وترتيب المداخل والمادة اللغوية، كما أوضح موارد ومصادر المعجمات الفقهية، كما بين وسائل الكشف عن المعنى، بالإضافة إلى دراسة التطور الدلالي في المعجمات الفقهية، وبيان العوامل التي تؤثر في ذلك التطور وظواهره، وقد قام الباحث بتحليل الظواهر اللغوية الواردة في المعجمات الفقهية كالإبدال والقلب والترادف والفروق والاشتقاق والأضداد واللغات والمعرب وغيرها، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: تنوع الموارد التي استقى أصحاب المعجمات الفقهية مادة مؤلفاتهم، كما اتخذوا وسائل شتى للوصول إلى كشف المعنى ببيان الدلالتين اللغوية والشرعية؛ وذلك من خلال الاحتجاج بالشواهد اللغوية أو وسائل التصحيح اللغوي، بالإضافة إلى اشتراك عوامل كثيرة في تغيير دلالة المصطلحات الفقهية أهمها العامل الديني بالتضييق أو التخصيص.

٤- حسيبة حسن. المعاجم المتخصصة وأهميتها في الدرس العلمي: المعجم الفقهي أنموذجًا.- مجلة الصوتيات (٢٠١٩).- مج ١٥،ع ١، ص ص١١٩-١٣٨.

هدفت الباحثة إلى إلقاء الضوء على أهمية المعجم الفقهي في الدرس الشرعي ومدى تطوره استجابة للنوازل والقضايا المستجدة المختلفة، وذلك من خلال عرض دواعي ظهور المعجم الفقهي، ثم بيان نشأة وتطور المعاجم الفقهية في التراث العربي، بالإضافة إلى عرض أهم المعاجم حسب أصول المذاهب الفقهية، وتحليل طرق ترتيبها للمصطلحات، ثم عرض مناهجها في شرح المصطلحات، ودواعي التأليف في المعاجم الفقهية الحديثة وطرق ترتيبها ومناهجها في شرح المعنى، وقد خلصت

الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: اهتمام الفقهاء بشرح المصطلحات الفقهية حسب المذاهب الفقهية؛ لما لها من خصوصيات قد تختلف معانيها بحسب أبواب الفقه المختلفة، كما تتنوع المصطلحات الفقهية حسب ترادفها أو اشتراكها في المعني، بالإضافة إلى أن المعاجم الفقهية ترتب مصطلحاتها ترتيب ألفبائي أو ترتيب موضوعي.

٥- داليا محمود موسى. التأليف والمقدمات في معاجم الفقه التراثية: دراسة ببليومترية تحليلية.- مجلة كلية الآداب جامعة بنها (أبريل ٢٠٢٤).- مج٦١، ع٣، ص ص١٦١ -٢٣٥.

هدفت الدراسة رصد معاجم الفقه التراثية في الفترة من القرن الأول حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري، وتقييم الهيكل البنائي الخاص بمقدمات معاجم الفقه التراثية بتحديد عناصرها المنهجية، وذلك باعتماد المنهج الببليوجرافي الببليومتري لحصر معاجم الفقه التراثية من مظانها المختلفة، ثم تتبع اتجاهاتها العددية والنوعية – الزمنية والمكانية والمذهبية– للمؤلفين، وكذلك تحليل محتوى مقدمات معاجم الفقه للوقوف على أهم معالمها على مستوى البناء والمضمون، وذلك بناءً على قائمة مراجعة تم إعدادها خصيصًا لذلك.

المحور الثاني: دراسات تناولت الفئات المرجعية التراثية بالتحليل من خلال منهج التقييم الفردي للمراجع

بعد عرض ومراجعة الإنتاج الفكري اتضح أن أيًا من الدراسات السابقة لم تعالج موضوع الدراسة– الخصائص المنهجية لمعاجم الفقه التراثية – بالهدف والمنهج اللذين تتبناهما، غير أن عرض ناتج عملية البحث قد كشف عن دراسات مثيلة هي الأقرب للدراسة من حيث موضوع المراجع التراثية، وكذلك منهج التقييم الفردى للمراجع الذي اصطُلِح عليه في مجال المكتبات والمعلومات وهي:

١- سميرة خليل محمد خليل. كتب التراجم في التراث العربي الإسلامي حتى القرن السادس الهجري: دراسة لتغطيتها وتنظيمها.- إشراف سعد محمد الهجرسي.- القاهرة: س. خليل، ١٩٨٧.- أطروحة (ماجستير).- جامعة القاهرة- كلية الآداب- قسم المكتبات والمعلومات.- ٣١٣ ورقة؛ ٣٠سم.

تدور فكرة الدراسة من عنوانها حول كتب التراجم العربية في التراث العربي الإسلامي حتى القرن السادس الهجري، تعرضت فيها الباحثة لنشأة وتطور كتب التراجم، والأنواع المختلفة منها؛ العامة والمتخصصة، كما تناولت حدودها الموضوعية، وعناصر الترجمة، وطرق التنظيم المستخدمة فيها، معتمدة منهج التقييم الفردى للمرجع، بالتركيز على عنصرين أساسيين في التقييم هما مدى التغطية والتنظيم، وقد خرجت الدراسة بخطة تصنيفية لكتب التراجم العربية في التراث العربي في الفترة التي غطتها بناءً على مدى التغطية.

٢-داليا عبد الستار الحلوجي. كتب التراجم في التراث العربي من بداية القرن السابع حتى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة: دراسة مرجعية تحليلية.- إشراف سعد محمد الهجرسي، حامد زيان غانم.- القاهرة: د. الحلوجي، ٢٠٠٤.- أطروحة (دكتوراه).- جامعة القاهرة- كلية الآداب- قسم المكتبات والمعلومات.- ٢٥٨ ورقة؛ ٢٥سم.

هدفت الدراسة إلى التعرف على كتب التراجم في الفترة الممتدة من القرن السابع إلى نهاية القرن الثاني عشر الهجري، بدراستها دراسة مرجعية تستجلي دوافع التأليف في التراجم وعناصر التقديم بها، وأنواعها المختلفة العامة والمتخصصة، بالإضافة إلى الطرق المختلفة لترتيب محتوياتها، وكيفية تعامل المؤلفين مع الاسم العربي، وكذلك مدى التغطية وحدودها، وعناصر المادة المرجعية التي تقدمها، بالإضافة إلى طبيعة المعلومات وتوثيقها للمعلومات المقدمة، باستخدام المنهج الببليوجرافي كأداة للحصر، والمنهج الببليومتري لدراسة الاتجاهات العددية والنوعية

للمؤلفين والكتب، ومنهج التقييم الفردي للمراجع لتحليل كتب التراجم محل الدراسة بناءً على قائمة المراجعة التي أعدتها الباحثة.

٣-داليا محمود موسى. المعاجم اللغوية القديمة: دراسة ببليوجرافية ببليومترية مرجعية.- إشراف شعبان عبد العزيز خليفة، شرين السيد عبده.- بنها: د. موسى، ٢٠١٠.- أطروحة (ماجستير).- جامعة بنها- كلية الآداب- قسم المكتبات والمعلومات.- ٢مج؛ ٢٥سم.

تتطلع الدراسة إلى إلقاء الضوء على المعاجم اللغوية القديمة كأحد أنواع الفئات المرجعية العامة، في الفترة من القرن الأول إلى نهاية القرن السابع الهجري، وذلك بالحصر والتسجيل والوصف، ودراسة اتجاهاتها العددية والنوعية، مع اعداد خطة تصنيفية بالمعاجم اللغوية، بدأت الدراسة بتتبع نشأة وتاريخ وتطور المعاجم اللغوية، مرورًا بمصادر التوثيق اللغوي عند العرب، ثم بعرض دوافع التأليف في المعاجم اللغوية، وأنواعها المختلفة ومجالاتها الموضوعية، بالإضافة إلى طرق تنظيمها ومستوياته المختلفة، وكيفية معالجة وعرض موادها المرجعية، وذلك باستخدام المنهج الببليوجرافي الببليومتري، ومنهج التقييم الفردي للمراجع بناءً على قائمة المراجعة التي أعدتها الباحثة.

٤-مجدي عبد الجواد الجاكي. كتب وجوه القرآن الكريم: دراسة مرجعية.- مجلة تراثيات (٢٠١٥).- ع١٧، ص ص٤١- ٧٥.

تهدف الدراسة رصد كتب وجوه القرآن الكريم منذ بدايتها في الفترة الممتدة من القرن الثاني حتى القرن الثاني عشر الهجري، وذلك بالحصر والتعريف بها وبمؤلفيها من ناحية تخصصهم العلمي وبلدانهم مع توزيعهم زمنيًا، وكذلك سعة التغطية وعدد مداخلها ووجوهها، بالإضافة إلى إيضاح نظم الترتيب المستخدمة بها في المداخل والوجوه والآيات القرآنية، مع تحليل مادتها المرجعية وعناصرها الخاصة بالتعريف

والشواهد اللغوية من القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف، وذلك باستخدام المنهج التاريخي وأسلوب التقييم الفردي للمراجع.

٥-شيماء حسين الشربيني. المؤلفات الموسوعية في التراث العربي من بداية التأليف حتى نهاية القرن التاسع الهجري: دراسة مرجعية.- إشراف منى محمد أمين شاكر عبد اللطيف.- القاهرة: ش. الشربيني، ٢٠١٥.- أطروحة (ماجستير).- جامعة القاهرة- كلية الآداب- قسم المكتبات والمعلومات.- ٢٠٤ ورقة؛ ٢٥سم.

هدفت الدراسة إلى التعرف على كتب المؤلفات الموسوعية في التراث العربي الإسلامي منذ بدايتها في الفترة الممتدة من القرن الثالث إلى نهاية القرن التاسع الهجري، بدراستها دراسة مرجعية تستجلي نشأتها وتطورها ودوافع التأليف فيها، وكذلك أنواعها المختلفة العامة والمتخصصة، بالإضافة إلى الطرق المختلفة لترتيب محتوياتها، ومدى التغطية وحدودها وعناصر المادة المرجعية التي تقدمها، وكذلك طبيعة المعلومات فيها، باستخدام منهج التقييم الفردي للمراجع.

٦-محمود سعيد اللطف. تقاويم البلدان ومعاجمها في التراث العربي الإسلامي: دراسة ببليوجرافية تحليلية.- إشراف محمد فتحي عبد الهادي، السعيد داوود.- القاهرة: م. اللطف، ٢٠١٨.- أطروحة (ماجستير).- جامعة الأزهر- كلية الدراسات الإنسانية بنات.- ٢٣٣ ورقة؛ ٢٥سم.

تتطلع الدراسة إلى عرض تقاويم البلدان كفئة من فئات المراجع، تناول الباحث نشأتها وتطورها وأهميتها، وفئاتها المختلفة العامة والخاصة، ثم استعرض المسؤولية الفكرية لتقاويم البلدان في التراث العربي الإسلامي ثم توزيع المؤلفين زمنيًا وموضوعيًا، وتتبع تغطيتها وطرق ومستويات تنظيمها المختلفة، كما تناول مقدمات تقاويم البلدان والعناصر المشتملة عليها، بالإضافة إلى سبل الإفادة من التكنولوجيا في

تقاويم البلدان ومعاجمها، وذلك باستخدام المنهج التاريخي والمنهج الببليوجرافي ومنهج التقييم الفردي للمراجع.

وفي ضوء العرض السابق للدراسات الناتجة من بحث الإنتاج الفكري يتضح أن الدراسة الحالية والتي تتناول الخصائص المنهجية في معاجم الفقه التراثية عبر منهج التقييم الفردي للمراجع وباستخدام اسلوب تحليل المحتوى- يرجى أن تكون- ضمن باكورة الإنتاج الفكري في دراسة المعاجم الاصطلاحية التراثية ومنطلقًا للدراسات التي تليها، الأمر الذي سوف يفتح آفاقًا جديدة لدراسة المعاجم الاصطلاحية العربية في مختلف مجالات الحضارة الإسلامية من وجهة نظر علم المكتبات والمعلومات، حيث يفتقر الانتاج الفكري المتخصص في مجال المكتبات والمعلومات لتلك للدراسات، وفيما يلي عرض الإطار النظري والمعالجة المرجعية التحليلية لهذا الموضوع.

الإطار النظري للدراسة

١/٠ تمهيد

لم يكن العرب فى جاهليتهم أمة علوم، وإنما كانت أمة أمية فى أغلبها، فلما عرفت العلوم بعد الإسلام، اضطرت إلى أن تضمن بعض الألفاظ القديمة معانى جديدة علمية، وإلى أن تبتكر من ألفاظها القديمة بعض المشتقات التى أسبغت عليها معانى اصطلاحية، وقد كانت العلوم الدينية أسبق العلوم ظهورًا، وأكثرها سيادة على المجتمع العربى، وكان للفقه من هذه العلوم منزلة خاصة، عرفها أهلها وعرفها اللغويون، ومن الطبيعى أن يتبع هذا الازدهار والانتشار اصطلاحات خاصة يستخدمها أهل الفقه، تختلف عن المعانى اللغوية الخالصة اختلافًا قريبًا أحيانًا وبعيدًا أحيانًا أخرى، فعنى الفقهاء وأهل اللغة بشرحها فيما يعرف بمعاجم الفقه(٤٤)، وفي هذا

الإطار سوف يتم عرض الخلفية النظرية للدراسة والتي تتناول دور القرآن الكريم والسنة النبوية في فتح باب الاصطلاح الفقهي وبوابات معالجته، مرورًا ببواعث ظهور معاجم الفقه التراثية، وصولًا إلى الاتجاهات المذهبية والزمانية والمكانية لها.

١/١ دور القرآن الكريم والسنة النبوية في فتح باب الاصطلاح الفقهي

أنزل الحق جل جلاله القرآن الكريم معجزة لغوية خالدة على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بلسان عربى مبين، لقوله تعالى:" ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٤٥]"، فخاطب العرب بلغتهم ليفهموا مدلولات ألفاظها، ويدركوا معانيها، فجاءت ألفاظ القرآن ميسورة الدلالة، واضحة المعنى، بيد أن ثمة ألفاظ قرآنية نقلت عن مدلولاتها اللغوية، إلى معان أخرى اقتضتها طبيعة الدين الجديد، ولخص أبو هلال العسكرى القضية بقوله: "وقد حدثت فى الإسلام معان، وسميت بأسماء كانت فى الجاهلية لمعان أخرى[٤٦]"، وقد فسر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بأقواله وأفعاله تلك الألفاظ التى نقلت عن دلالتها اللغوية، بحسب ما خوله الله عز وجل من سلطة، حين يقول:" ﴿وأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ولَعَلَّهم يَتَفَكَّرُونَ﴾[٤٧]"، وآية ذلك بيانه ل(الصلاة) فى قوله تعالى:" ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ﴾[٤٨]" أنها ليست بمعناها اللغوي، وهو مطلق الدعاء، بل معناها عبادة خاصة بيّنها بفعله إذ يقول:" صلوا كما رأيتمونى أصلي[٤٩]"، وكذلك الأمر فيما يتعلق بمدلولات (الصيام)، و(الزكاة)، و(الطلاق)، وغيرها من الألفاظ الشرعية[٥٠].

لقد جاء القرآن الكريم والسنة النبوية بمفاهيم جديدة لم يعهدها العرب من قبل، وعبرا عن هذه المفاهيم بألفاظ عربية كان العرب يستخدمونها لغير المعاني التي جاء بها الإسلام، حيث أثرى القرآن الكريم اللغة العربية بما طرحه من المعاني الجديدة وبما نقله من الألفاظ من معانيها الأصلية وجعلها معبرة عن المعاني الجديدة، وما كانت هذه المعاني لتتضح لولا الدور الذي قامت به السنة النبوية التي بينت المراد من

ألفاظ القرآن، ومن هنا فتح كلًا من القرآن الكريم والسنة النبوية باب الاصطلاح الفقهي على مصراعيه، وتولدت المصطلحات الفقهية تلبية للحاجات المستجدة في المجتمع الإسلامي التي اقتضتها الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، فالمصطلح الفقهي هو لفظ لغوي في المقام الأول يحمل دلالة في اللغة، ثم جاء الإسلام فنقل دلالات هذه الألفاظ وطور معانيها لتدل على معان جديدة في علوم الشريعة عمومًا وعلم الفقه خصوصًا(٥١)، لدرجة أن ظاهرة كبيرة تذكر فى مؤلفات اللغويين العرب تحت عنوان: الكلمات الإسلامية، وقد وصل إلينا مؤلف كامل يعرض لهذه الكلمات ويفسرها؛ هو كتاب الزينة فى الكلمات الإسلامية لأبى حاتم الرازي، فضلًا عن إحداثه لألفاظ جديدة للتعبير عن معان جديدة اقتضاها الشرع الحنيف والواقع الجديد، كما محا ألفاظًا قديمة ذهبت بذهاب بعض الاعتقادات القديمة(٥٢).

وقد أدرك علماء العربية هذه الحقيقة إدراكًا مبكرًا، واشتهر قول ابن فارس فى هذا الباب، حيث يقول: "كانت العرب فى جاهليتهم على إرث من إرث آبائهم فى لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله جل ثناؤه بالإسلام؛ حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت... فعفى الآخر الأول، وشغل القوم بعد المغاورات والتجارات، وتطلب الأرباح والكدح للمعاش فى رحلة الشتاء والصيف، وبعد الإغرام بالصيد والمعاقرة والمياسرة، بتلاوة الكتاب العزيز الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، وبالتفقه فى دين الله... فكان مما جاء فى الإسلام ذكر المؤمن والمسلم والمنافق والكافر، ومما جاء فى الشرع الصلاة، وكذلك الصيام، وكذلك الحج، وكذلك الزكاة... وعلى هذا سائر ما تركنا ذكره من العمرة والجهاد وسائر أبواب الفقه، فالوجه فى هذا إذا سئل الإنسان عنه أن يقول: فى

الصلاة اسمان: لغوي وشرعي، ويذكر ما كانت العرب تعرفه ثم ما جاء الإسلام به[٥٣]"

هذا وقد مر الفقه فى نشأته بثلاثة أدوار تدرج فيها حتى أصبح علما مستقلًا وهى: عصر النبوة؛ وكانت غايته فى عام ١١هـ، وعصر الصحابة والتابعين؛ وقد استمر إلى الثلث الأول من القرن الثانى الهجري، وعصر تابعي التابعين وتابعيهم؛ من الثلث الأول من القرن الثانى الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري، وظهر فيه أصحاب المدارس أوالمذاهب الفقهية، وهو يعد دور التدوين والنضج والكمال للفقه الإسلامي[٥٤]، كما تعتبر من أخصب مراحل الاجتهاد الفقهي، حيث اهتم العلماء فيها باستخراج المسائل الفقهية، واتسعت القضايا وتباينت الفتوى، وظهرت مسائل استنباطية تنسب لأصحابها الذين لم يعودوا مفتيين، إنما مؤسسو مدارس فقهية متميزة عن بعضها، فمدرسة فقهاء الحجاز تختلف عن مدرسة العراق وكذلك الشام ومصر، إلا أن أغلب المدارس لم تكتب لها الحياة والاستمرار، فماتت بموت مؤسسها أو بعض أتباعه، أو بسبب عدم اقتناع الناس بها، أو بسبب عجز أتباعها على نشرها في الأمصار الإسلامية، أو بسبب ميل السلطة السياسية لمذهب على حساب آخر، فكتبت الحياة والانتشار للمذاهب الأربعة المشهورة أبو حنيفة ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل[٥٥].

حين أخذت المباحث الفقهية بالتوسع والاستقلال، وبدأت المدونات الفقهية بالظهور فى القرنين الثانى والثالث الهجريين، أغنى الفقهاء الدرس الفقهى بالألفاظ الاصطلاحية، لتأخذ تلك الألفاظ مكانة علمية، فلم يعرض لهم معنى إلا اصطلحوا على دلالته بلفظ عربى ينقلونه عن معناه اللغوي إلى معناه الاصطلاحي لأى مناسبة يرونها بين المفهومين[٥٦].

٢/١ بوابات معالجة المصطلح الفقهي

تم معالجة المصطلح الفقهي عبر أكثر من بوابة؛ فهناك كثير من الإشارات مبثوثة فى تراثنا، فلا تخلو كتب الفقه نفسها من شرح كثير من المصطلحات الفقهية، كما فى المختصر الفرعى لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) والمختصر الفقهى لابن عرفة (ت٨٠٣هـ)، وهناك إشارات أكثر عمقًا فى مؤلفات علماء العربية القدامى، جاءت فى صورة أبواب كاملة أفردها أصحاب تلك المؤلفات لشرح طائفة غير قليلة من المصطلحات الفقهية، ولا سيما عند أصحاب المعاجم الموضوعية التى رتبت ألفاظها وفق ترتيب الموضوعات؛ مثل الثعالبى (ت٤٢٩هـ) في معجمه فقه اللغة وأسرار العربية(٥٧).

ومن يتتبع التأليف فى حقل المصطلحات الفقهية يرى مروره أولًا بمرحلة التأليف الضمنى؛ ويقصد به أن لا يكون المؤلَف خالصًا فى المصطلح الفقهى، بل يأخذ بحثه عرضًا دون أن يكون الهدف من تأليفه دراسة المصطلحات الفقهية، وتشمل: كتب الوجوه والنظائر مثل كتاب الوجوه والنظائر فى القرآن الكريم لهارون بن موسى (ت١٧٠هـ)، وكتب غريب القرآن مثل كتاب تفسير القرآن لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، وغريب الحديث مثل كتاب غريب الحديث لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، وكتب الفروق اللغوية مثل كتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)، كما عرض للمصطلح الفقهى أيضًا مؤلفو معاجم المصطلحات العربية العامة، والتي اهتمت بشرح مصطلحات العلوم العربية والإسلامية مجموعة في كتاب واحد مثل كتاب الزينة لأبي حاتم الرازي (ت٣٢٢هـ)، ومفاتيح العلوم للخوارزمي (ت٣٨٧هـ)، والتعريفات للجرجاني (ت٨١٦هـ)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (ت بعد١١٥٨هـ)(٥٨)، وبعد مرحلة التأليف الضمنى بشقيه العرضى والقصدى تأتى المرحلة الثانية للتأليف فى المصطلحات الفقهية وهى مرحلة التأليف المتخصص؛

ويقصد بها المعاجم المستقلة التى تخصصت فى تناول المصطلح الفقهي خالصًا، حيث ظهرت الحاجة لإفراد هذه المصطلحات الفقهية في معاجم خاصة تشرحها.

٣/١ بواعث ظهور معاجم الفقه التراثية

المتأمل لأصحاب المذاهب الفقهية يجد منهم اهتمامًا كبيرًا بتفسير مصطلحات الفقه فى مداخل الأبواب من كتبهم، ثم ظهرت الحاجة إلى إفراد هذه المصطلحات بشرح خاص؛ لغرابتها ولحاجة المجتمع العلمى إليها فيما عرف بمعاجم الفقه، ثم كان أمر التيسير على الباحثين هدف آخر من أهداف استقلال المصطلح الفقهى، وانفراده فى كتب خاصة تشرحه، حيث كان الباحثين يضطرون إلى قراءة كتب المسائل الفقهية لكى يقفوا على دلالة المصطلح المراد، فجاء المعجميون الفقهاء فأفردوا هذه المصطلحات فى معاجم خاصة تشرحها وتبين دلالاتها الاصطلاحية(٥٩).

أمر آخر سعى بمعاجم الفقه نحو النضج والنمو، وهو محاولة التخفيف من حدة الخلاف بين الفقهاء الناشئ من الاختلاف فى فهم الألفاظ، والاضطراب فى تفسير المصطلحات الفقهية، فكان من أسباب اختلاف الفقهاء تفاوتهم فى فهم القرآن والسنة، تبعًا للتفاوت فيما بينهم فى العلم باللغة العربية، فيلاحظ تأثر الأحكام الفقهية بتعدد الألفاظ والأسماء لمسمى واحد، فقد نص الفقهاء على أن لفظ الطلاق والفراق والسراح كلها ألفاظ دالة على حل عقد الزوجية، فبأى لفظ منها خاطب الرجل زوجته حينئذٍ، أو بأي كلمة منها طلقها، فإنها تجتمع فى الدلالة على فك القيد، والزواج قيد تفكه واحدة من تلك الألفاظ(٦٠).

وكان الاحتجاج باللغة فى الشرع مما لا يمكن إهماله، لأن على المتفقه أن يكون ذا إلمام كبير باللغة وعلومها، ليجنب نفسه الوقوع فى مهاوى الزلل والخطأ، وقد أشار ابن جني إلى هذه المسألة فى باب (مايؤمنه علم العربية من الاعتقادات

الدينية)، فقال:" أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه فى هذه اللغة الكريمة الشريفة[٦١]"، كما أن أحد أهم الشروط الواجب توافرها في الفقيه أو طالب علم الفقه أن يكون عالمًا بالعربية؛ نحوها وصرفها ودلالات ألفاظها إلخ، وهو ما يقول به ابن القيم عن الشافعي بأنه: "لا يحل لأحد أن يُفتي في دين الله إلا رجلًا عارفًا بكتاب الله... ويكون بصيرًا باللغة، بصيرًا بالشعر وما يحتاج إليه للسنة والكتاب[٦٢]".

هذا بالإضافة إلى إدراك القدماء أهمية اللفظ فى مباحث الفقهاء؛ لأن أغلب أبواب الفقه قائمة على اللفظ، كالصلاة والنكاح والطلاق والأيمان والقذف وغيرها من الأبواب الفقهية[٦٣]، كما أن أسباب الخلاف بين الفقهاء كان كثير منها مرده إلى اللغة؛ حيث لم تقف أسباب اختلاف هؤلاء الفقهاء عند تلك الأسباب التى نشأ عنها اختلاف الصحابة، بل جاوزتها إلى أسباب تتصل بالمبادئ اللغوية[٦٤]، وقد كان شرطًا فى الفتوى أن يحصل المفتى مصطلحات مذهبه ويقف عليها ويتفهمها، حيث إن الذى يجوز له الفتوى فى مذهب من مذاهب الأئمة، يجب أن يكون مجتهدًا فى المذهب الذى يفتى فيه، كالمجتهد فى الشريعة، فإذا فرضنا الكلام فيمن يفتى فى مذهب مالك، فيجب عليه أن يعرف ألفاظ مالك، نصوصها وظواهرها وعامها وخاصها ومفهومها ومقتضاها ومطلقها ومقيدها[٦٥].

٤/١ الاتجاهات المذهبية والزمانية والمكانية لمعاجم الفقه التراثية

مثلت معاجم الفقه التراثية منذ نشأتها المذاهب الفقهية الأربعة، وقد احتل المذهب الشافعي المرتبة الأولى؛ حيث درس على إمامه جمع كبير من طلبة العلم وبهم انتشر المذهب، وثمة عوامل ساهمت بشكل نسبي في الترويج للمذهب الشافعي قامت على أساس الترغيب وذكر فضائل المذهب وإمامه ومحاولة إقناع الولاه به، تلاه

المذهب الحنفي في المرتبة الثانية؛ حيث نما المذهب نموًا عظيمًا لكثرة تلاميذ أبي حنيفة وعنايتهم بنشر آرائه، وكذلك انتشاره في مواطن كثيرة ذات أعراف مختلفة، واعتُبِر مذهب الدولة العباسية الرسمي الشعبي، كما أنه ساد في الشام شعبا وحكومة، وجاء المذهب المالكي في المرتبة الثالثة؛ حيث نمت فروعه واتسعت آفاق التفكير فيه، كما وسع تلاميذ الإمام ومن بعدهم تفكيرهم في تطبيقه، فكثرت الأقطار التي أخذ فيها بالمذهب المالكي، فكثر انتشاره في بلاد الحجاز حيث نشأ وانتظم، وفي بلاد المغرب والأندلس انتشر ولا يزال يتعبد على مقتضاه هناك، ويأتي المذهب الحنبلي في المرتبة الأخيرة؛ حيث لم يكن انتشاره متناسبًا وكان أتباعه من العامة قليلين، لأنه جاء بعد أن احتلت المذاهب الثلاثة التي سبقته الأمصار الإسلامية، بالإضافة إلى شدة الحنابلة وتعصبهم وكثرة خلافهم مع العامة لا بالحجة والبرهان بل بالترهيب، لذلك نفر منهم الناس(٦٦).

وقد شملت معاجم الفقه التراثية ثمانية قرون من القرن الثالث الهجري حتى القرن العاشر الهجري؛ وقد تأخر التاليف في معاجم الفقه إلى القرن الثالث الهجري، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن كل علم يمر بمراحل تكوينية، ومصطلحات الفقه لن يكتمل نضجها إلا بعد اكتمال علم الفقه نفسه، فكان القرن الأول قرن تأسيس للدولة الإسلامية، ثم كان القرن الثاني قرن تدوين للسنة النبوية، ثم جاء القرن الثالث الهجري لتستقر المذاهب العلمية وظهور الحاجة إلى كتب تمكن المتعلمين من استيعاب مسائل العلوم، وقد أسهمت كتب علم الفقه نفسها في تأخير ظهور معاجم الفقه، كما خلى كلًا من القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري من التأليف في معاجم الفقه؛ وذلك لأنها من الفترات الحالكة في تاريخ الأمة الإسلامية بسبب التمزق السياسي والركود الفكري والثقافي وكثرة الاختلافات، بالإضافة إلى ضعف الصلات السياسية والعلمية والثقافية بين حواضر العالم الإسلامي(٦٧).

هذا وقد اتسع النشاط المعجمي الفقهي ليشمل العالم الإسلامي من شرقه لغربه، وكان اكثر مكان خرج منه معاجم الفقه بلاد الشام؛ حيث كانت منارة الدولة الإسلامية ومركزًا من مراكز الحياة الفكرية خصاصة في نهاية القرن السابع الهجري، تلاها مصر في المرتبة الثانية؛ التي انتشرت ونشطت فيها مجالس العلم وانتقل الازدهار الفكري فيها بسبب استقرار الدولة الأيوبية، وجاء العراق في المرتبة الثالثة؛ حيث احتلت بغداد مركز الصدارة العلمية طوال الفترة العباسية، وظلت منارة العلم إلى أن جاءها طوفان الجهل ممثلًا في التتار الذين اسقطوا بغداد، فلم يجد العلماء أمامهم غير بلاد الشام ومصر فلجأوا إليها وأنعشوا الروح العلمية، وورثت القاهرة ودمشق الزعامة العلمية من بعد بغداد، وفي المرتبة الرابعة تأتي الأندلس؛ حيث اهتم الأمويون فيها بالعلم اهتمامًا كبيرًا، وكانوا يشجعون على طلبه بتخصيص الأعطيات، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلبة الفقراء، وكان الواحد من الطلبة في الأندلس يطوف في البلدان لطلب العلم، ويظلون في ذلك السنوات الطوال حتي يجمعوا علم المشرق إلى المغرب(٦٨).

وهكذا فتح كلًا من القرآن الكريم والسنة النبوية باب الاصطلاح الفقهي على مصراعيه، وتولدت المصطلحات الفقهية تلبية للحاجات المستجدة في المجتمع الإسلامي التي اقتضتها الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، وأغنى الفقهاء الدرس الفقهى بالألفاظ الاصطلاحية، لتأخذ تلك الألفاظ مكانة علمية، فلم يعرض لهم معنى إلا اصطلحوا على دلالته بلفظ عربى ينقلونه عن معناه اللغوي إلى معناه الاصطلاحي، وقد مر التأليف فى حقل المصطلحات الفقهية بمرحلة التأليف الضمنى؛ بأن لا يكون المؤلَف خالصًا فى المصطلح الفقهى، بل يأخذ بحثه عرضًا دون أن يكون الهدف من تأليفه دراسة المصطلحات الفقهية، كما عرض للمصطلح الفقهى أيضًا مؤلفو معاجم المصطلحات العربية العامة، والتي اهتمت بشرح مصطلحات العلوم العربية والإسلامية مجموعة في كتاب واحد، وبعد مرحلة التأليف

الضمنى بشقيه العرضى والقصدى تأتى المرحلة الثانية للتأليف فى المصطلحات الفقهية وهى مرحلة التأليف المتخصص؛ ويقصد بها المعاجم المستقلة التى تخصصت فى تناول المصطلح الفقهي خالصًا، وذلك منذ القرن الثالث الهجري وحتى القرن العاشر الهجري، كما مثلت معاجم الفقه التراثية المذاهب الفقهية الأربعة التي عرفها التاريخ العلمي عند المسلمين فى هذا الباب، واتسع باب التأليف فى معاجم الفقه التراثية عند المسلمين قديمًا اتساعًا ظاهرًا ليشمل العالم الإسلامي من شرقه إلى غربه.

المعالجة المرجعية التحليلية

٠/٢ تمهيد

تعرف المراجع بأنها: "تلك الكتب التى تملك من طبيعة التنظيم ومن المعلومات ما يجعلها غير صالحة لأن تقرأ من أولها إلى آخرها ككيان فكرى عام مترابط، ولكنها تصلح ليرجع إليها الباحث أو القارئ بشأن معلومة أو معلومات معينة[٦٩]"، ويقوم هذا التعريف على عنصري الطبيعة الخاصة فى الكتاب المرجعى؛ والتى تعتمد على قطبى المعلومات نفسها وطريقة التنظيم، وفي هذا الإطار التحليلي سوف يتم تناول الخصائص المنهجية في معاجم الفقه التراثية من خلال استقراء عنصري التنظيم والمادة المرجعية.

١/٢ التنظيم في معاجم الفقه التراثية

٠/١/٢ تمهيد

يعد التنظيم من أهم العناصر المحددة لوظيفة المعجم، فأبرز سمات المعاجم كمصادر مرجعية تنظيم المعلومات فيها بشكل يسهل استخدامها على الباحث، فالمعجم لا يقرأ من أوله إلى أخره قراءة متصلة، وإنما يرجع إليه فقط للحصول على

معلومات عن الألفاظ أو المصطلحات، وللتنظيم أهميته من حيث تسهيله على المستفيد مهمة الوصول إلى ما يريد من معلومات بسرعة دون الاضطرار إلى البحث الطويل الشاق بداخله، الأمر الذي يتوقف عليه نجاح المعجم؛ حيث يعاب على بعض المعاجم أنها قد تشتمل على المعلومات التي يريدها الباحث إلا أنه لا يستطيع الوصول إليها؛ لعجزه عن فهم طريقة التنظيم أو لاضطراب التنظيم ذاته، وفي هذا الإطار سيتم عرض التنظيم في معاجم الفقه التراثية وذلك بتتبع مصادر اختيار مداخلها، وعرض طرق ترتيبها، وتحديد مدى كثافتها.

١/١/٢ مصادر اختيار المداخل في معاجم الفقه التراثية

المقصود بالمدخل الكلمة المعروضة للشرح والتفسير، ويعد العمود الفقري لأي عمل يهدف في النهاية إلى صناعة المعجم ويعرف اصطلاحًا بأنه: "وحدة تشكّل موضوع مادة في قائمة ما، وهو عنصر يتضمن معلومات خاصة بمعانٍ مختلفة أو بمفهوم خاص، وهو الوحدة اللغوية التي ستوضع تحتها بقية الوحدات اللغوية الأخرى أو المشتقات التي يتم شرحها وضبطها وبيان اشتقاقه، وما إلى ذلك من الأمور التي تتضافر وتتعانق من أجل التعريف بما يرد تحت المدخل(٧٠)".

وقد اتجه التأليف في المعجم العربي منذ بدايته اتجاهًا موسوعيًا، وذلك من حيث استيعاب جميع المواد المستعملة، ومن حيث استيفاء القول واستقصاؤه في المادة الواحدة، وكان المعجم اللاحق يحاول الزيادة على المعجم السابق، بحيث يستوعب ويستوفي ما سبقه استيفاءً تاما ويضيف ما يستطيع إضافته مما توافر لديه من مصادر لم تكن متوافرة لسابقه، هذا الاتجاه إلى الاستقصاء جعل المعجم ضخمًا يشتمل على المهمل والمستعمل، وأصبح استخدامه في البحث عن معنى ما أمرًا يحتاج إلى جهد ناهيك عن صعوبات ترتيبه وكيفية استخدامه، هذه النزعة إلى

الموسوعية في المعجم العربي قابلتها نزعة إلى الاختصار والإيجاز والاقتصار على معاني المفردات، وتجاوز الغريب المهمل والحوشي، وفي الزمن الذي كان فيه المعجم العربي يتابع نموه؛ كانت العلوم العربية الإسلامية تنمو وتتكون مصطلحاتها، وتكتسب بعض الألفاظ فيها دلالات سياقية لم تكن لها في الاستعمال اللغوي الشائع المعروف في المعاجم، وهكذا أصبح لعلم الأصول لغته، ولعلم الكلام لغته، ولعلم النحو لغته، وللطب لغته، وكان علم الفقه من العلوم التي تنامت واتسعت، ومما أسهم في نمو الفقه تعدد مذاهبه مما استلزم تعدد المؤلفات فيه، وفي هذه المؤلفات استخدمت كلمات بدلالات جديدة خُلعت عليها ضمن السياق، كما استخدمت كلمات تحتاج إلى بعض الشرح والتفسير ليتضح معناها، وأحس اللغويون من الفقهاء أو بعض الفقهاء من اللغويين بالحاجة الماسة إلى معجم خاص بلغة الفقه، يقتصر فيه على ما يحتاج إليه القارئ في كتاب فقهي معين أو مذهب فقهي محدد، وانطلاقًا من هذا الإحساس نشأت فكرة المعاجم المتخصصة التي لا تعنى بالشمول ولا الاستقصاء، لأن عنايتها منصبة على تفسير المفردات المستخرجة من كتاب واحد أو من كتب محددة، على أن يكون تفسيرها بالمعنى الذي وردت عليه في سياقها من غير اتساع إلى دلالات أخرى(٧١).

هذا وقد اعتمدت معاجم الفقه التراثية في اختيار مداخلها على مصطلحات أمهات كتب الفقه، وذلك وفقًا لما أقره أصحاب معاجم الفقه في مقدماتهم كما يلي:

١- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي الذي أودعه المزني في مختصره للأزهري (ت٣٧٠هـ)، حيث أقبل الأزهري على شرح غريب لغة فقه الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) التي وردت في كتاب المختصر في فروع الشافعية لتلميذه أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني (ت٢٦٤هـ)، حيث أقر في مقدمته سبب إقباله على شرح غريب لغة فقه الإمام الشافعي، فيقول: "عطفتُ على النظر في المؤلفات التي صنفها فقهاء أمصار المسلمين؛ من الحجازيين والعراقيين وغيرهم، وألفيت أبا عبد الله محمد إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) ... أثقبهم بصيرة، وأبرعهم بيانًا،

وأغزرهم علمًا، وأفصحهم لسانًا، وأجزلهم ألفاظًا، وأوسعهم خاطرًا، فسمعت مبسوط كتبه، وأقبلت على دراستها دهرًا طويلًا، واستعنت بما استكثرته من علم اللغة على تفهمها...، فعلمت أني إن استقصيت تخريجها كثُر حتى يُمل قارئه، فأعملت رأيي في تفسير ما استُغرِب منها، في الجامع الذي اختصره: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني (المتوفى ٢٦٤هـ)[٧٢]".

٢- حِلِيَة الفقهاء لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، حيث افتتح ابن فارس معجمه بعدد من الفصول التمهيدية قبل الشروع في بيان دلالات المصطلحات الفقهية، ثم أخذ في شرح مصطلحات الفقه الشافعي الموجودة في مختصر المزني تلميذه كسابقه معجم الزاهر للأزهري، وذلك كما يستفاد من الفصل التمهيدي الذي عنونه "باب ذكر كلمات صدر بها كتابه[٧٣]"؛ أي كتاب المزني وهو المختصر.

٣- شرح غريب ألفاظ المدونة للجبّي (٤٥٠هـ)، حيث تتبع الجبي في معجمه ما أشكل من الألفاظ الواردة في كتاب المدونة لعبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي الشهير بسحنون (ت٢٤٠هـ) وهي أشهر كتب المالكية، حيث اعتمد سحنون في بنائها على نص كتاب الموطأ للإمام مالك (ت١٧٩هـ) ثم شرحها، كما يقرر هو في مقدمته القصيرة، حيث يقول: "أما بعد حمد الله بجميع محامده، والصلاة والسلام على رسوله المصطفى وآله، فإني شرحت في هذا الكتاب ما أُشكل من ألفاظ المدونة، واحتاج إلى تفسير وبيان[٧٤]".

٤- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية على ألفاظ كتب الحنفية للنسفي (ت٥٣٧هـ)، وقد نص النسفي في عنوان معجمه أنه لشرح مصطلحات الفقه على مذهب أبي حنيفة النعمان (ت١٥٠هـ) – إلا أنه لم يذكر أسماء الكتب التي اعتمد عليها– وذكر ذلك في مقدمة معجمه قائلا: "سألني جماعة من أهل العلم شرح ما يشكل على الأحداث الذين قل اختلافهم في اقتباس العلم والأدب، ولم يمهروا في معرفة كلام العرب من الألفاظ العربية المذكورة في كتب أصحابنا

الأحناف الأخيار، وما أورده مشايخنا في نكتها من الأخبار؛ إعانة لهم على الإحاطة بكلها، وإغناء عن الرجوع إلى أهل الفضل لحلها، فأجبتهم إلى ذلك اغتنامًا لمسألتهم، ورغبة في صالح أدعيتهم[٧٥]". ثم يؤكد ذلك استطرادًا في كتاب الطهارة حيث يقول: "وغرضي هنا شرح الألفاظ التي أوردها أصحابنا ومشايخنا الأحناف في كتبهم[٧٦]".

٥- غرر المقالة في شرح غريب الرسالة للمغراوي (٥٥٠هـ)، وهو معجم يتناول بالشرح مجموعة من الألفاظ والمصطلحات الفقهية التي رآها المغراوي تحتاج إلى تفسير وبيان وشرح، والرسالة المشروح ألفاظها هي رسالة ابن أبي زيد القيرواني المالكي (ت٣٨٦هـ)، حيث يقرر ذلك في مقدمته قائلًا: "وبعد، فإني وضعت هذا الموضوع مشتملًا على نبذ من غرر المقالة في شرح غريب الرسالة؛ مما يتذكر به المنتهى، ويتوصل به المبتدي إلى ما يشتهي[٧٧]".

٦- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي (ت٦١٠هـ)، وجاء هذا المعجم الفقهي تهذيبًا وترتيبًا لكتابه الفقهي المغرب، وقد بين المطرزي الكتب التي سيشرح ما فيها والتي تمثلت في: كتاب الجامع لمحمد بن حسن الشيباني (١٨٧هـ) بشرح أبي بكر الرازي الجصاص (ت٣٧٠هـ)، والزيادات لمحمد بن الحسن الشيباني بشرح شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني (ت٤٤٨هـ)، ومختصر الكرخي عبد الله بن الحسن (ت٣٤٠هـ) تفسير أبي الحسن القدوري (ت٤٢٨هـ)، والمنتقي لمحمد بن محمد بن أحمد المروزي (ت٣٣٤هـ)، وجمع التفاريق لمحمد البقالي الخوارزمي الحنفي (ت٥٨٦هـ)، يقول المطرزي في مقدمة كتابه: "فهذا ما سبق به الوعد من تهذيب مصنفي المترجم: بالمعرب، وتنسيقه، وترتيبه على حروف المعجم، وتلفيقه، اختصرته لأهل المعرفة من ذوي الحمية والألفة من ارتكاب الكلم المحرفة، بعد ما سرحت الطرف في كتب لم يتعهدها في تلك النوبة نظري، فتقصيتها حتى قضيت منها وطري، كالجامع بشرح أبي بكر الرازي، والزيادات

بكشف الحلوائي، ومختصر الكرخي بفسر أبي الحسين القدوري، والمنتقي للحاكم الشهيد الشهير، وجمع التفاريق لشيخنا الكبير، وغيرها من مصنفات فقهاء الأمصار[٧٨]".

٧- اللفظ المستغرب في شرح غريب المهذب للقلعي (ت٦٣٠هـ)، والكتاب المشروحة ألفاظه هو كتاب المهذب في فقه الشافعية للشيرازي (ت٤٧٦هـ) وقد قرر القلعي ذلك في مقدمته حيث قال: "أما بعد، فإني قد جمعت في هذا المختصر من الألفاظ اللغوية والأسماء الواقعة في كتاب المهذب (للشيرازي) ما قد يُخطِئ في النطق بأكثرها، أو يجهل تفسيرها كثير من المدرسين، بل أكثر المدرسين[٧٩]".

٨- النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب لابن بطال الركبي (ت٦٣٠هـ)، حيث خصصه صاحبه لشرح المصطلحات الفقهية التي أوردها أبو إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ) في كتابه المهذب في فقه الإمام الشافعي، وهو يوضح هذا فيقول: "لما رأيت ألفاظًا غريبة في كتاب المهذب، يُحتاج إلى بيانها، والتفتيش عليها في مظانها، إذ كان اعتمادهم على قراءته، وامتدادهم بدراسته، ووقفت على مختصرات وضعها بعض الفضلاء، فرأيت بعضهم طوّل، وعلى أكثر جُملها ما عوَّل، وبعضهم توسط إلا أنه أخذ بعضًا وترك بعضًا من المقصود وفرّط، وبعضهم قصَّر وما بَصَر، لكن دعت الحاجة إلى تتبع هذه الألفاظ من كتب اللسان، وغريب الحديث، وتفسير القرآن، ونقلها إلى هذه الكراريس لأستذكر بها ما غاب عند التدريس، وأجْلوَ بها صدأ الخاطر، من عوارض التلبيس، وأرفع بها غواشي التشويش، واستكين إليها عند الطلب والتفتيش، مع تحري الإيجاز والاختصار، وحذف التطويل، وما لي فيها إلا النقل والترتيب[٨٠]".

٩- تحرير لغات التنبيه للنووي (ت٦٧٦هـ)، وهذا ثاني معجم يتفرغ لشرح مصطلحات فقه الشافعية في كتاب آخر للشيرازي وهو كتاب: التنبيه أو تنبيه الطالب في فقه الشافعي، ولعل ذلك يوقف على المنزلة الرفيعة التي حظيت بها مؤلفات أبي

إسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ) حيث يقول النووي في مقدمة تحرير التنبيه: "إن التنبيه من الكتب المشهورات النافعات المباركات، المنتشرات الشائعات؛ ... فينبغي لمن يريد نصح الطالبين... أن يعتني بتقريبه، وتحريره، وتهذيبه... وقد استخرت الله الكريم في جمع مختصر أذكر فيه جميع ما يتعلق بألفاظ التنبيه... وبيان جمل من صور المسائل المشكلة مما له تعلق بالألفاظ[٨١]".

١٠-تهذيب الأسماء واللغات للنووي (ت٦٧٦هـ)، توسع النووي فشرح المصطلحات التي وردت في ستة كتب من كتب الفقه الشافعي، لا كما فعل من قبل حيث شرح مصطلحات كتاب التنبيه للشيرازي فقط، ويحدثنا النووي في مقدمة معجمه تهذيب الأسماء واللغات عن جمعه "كتابًا في الألفاظ الموجودة في مختصر أبي إبراهيم المزني (ت ٢٦٤هـ)، والمهذب والتنبيه (لأبي إسحاق الشيرازي ت٤٧٦هـ)، والوسيط (لأبي حامد الغزالي ٥٠٥هـ)، والوجيز (للغزالي كذلك)، والروضة (للنووي ٦٧٦هـ)، وهو الكتاب الذي اختصرته من شرح الوجيز، للإمام أبي القاسم الرافعي رحمه الله (ت ٦٢٣هـ)[٨٢]"، وقد بيَّن سر اختياره لهذه الكتب بعينها قائلًا: "وخصصت هذه الكتب بالتصنيف؛ لأن الخمسة الأولى منها (أي فيما عدا الروضة له) مشهورة بين أصحابنا، يتداولونها أكثر تداول، وهي سائرة في كل الأمصار، مشهورة للخواص والمبتدئين في كل الأقطار مع عدم تصنيف مفيد يستوعبها، وقد صنف جماعة في أفرادها مصنفات غير مستوفيات وفي كثير منها إنكار وتصحيف، فيقبح بمنتصف للإعادة أو التدري إهمال ذلك[٨٣]".

١١- المطلع على أبواب المقنع للبعلي (ت٧٠٩هـ)، حيث خصصه صاحبه لشرح مصطلحات الفقه كما وردت في كتاب المقنع للإمام أبي محمد عبد الله المقدسي (ت٦٢٠هـ) ويقرر البعلي ذلك في مقدمته قائلًا: "وهو مختصر يشتمل على شرح ألفاظ -كتاب المقنع- مُشكِلَة في الفقه على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ) تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن محمد

المقدسي (٦٢٠هـ) وتقييدها لفظًا، فنذكر ألفاظًا تشكل على بعض المبتدئين دون غيرهم، وربما ذكرت فيه إعراب بعض اللفظات التى يغلط فيها[٨٤]".

١٢- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي (ت٧٧٠هـ)، حيث وجه الفيومي عنايته إلى شرح مشكلات غريب ألفاظ كتاب (الشرح الكبير) للرافعي وهو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسن أبي القاسم القزويني (٦٢٣هـ) وكتابه هذا يعرف: بالعزيز أو الفتح العزيز في شرح الوجيز، والوجيز هذا كتاب للإمام أبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ)، فالمصباح المنير إذن شرح لألفاظ الشرح الكبير الذي هو شرح للوجيز، وها هو الفيومي يقرر ذلك في مقدمته فيقول: "فإني كنت جمعت كتابًا في غريب شرح الوجيز للإمام الرافعي (٦٢٣هـ)، وأوسعت فيه من تصاريف الكلمة، وأضفت إليه زيادات من لغة غيره، ومن الألفاظ المشتبهات والمتماثلات، زمن إعراب الشواهد، وبيان معانيها وغير ذلك مما تدعو إليه حاجة الأديب الماهر[٨٥]".

١٣- الحدود والأحكام الفقهية لمصنفك (ت٨٧٥هـ)، والمعجم لا يشرح مصطلحات كتاب فقهي بعينه، ولكنه يعرض لما في كتب الحنفية، حيث يتتبع ألفاظ مذهب الأحناف والتي لها معنى فقهي ثم يشرحها- لكنه لم يذكر أسماء الكتب التي اعتمد عليها- وهو نفسه يوضح ذلك في مقدمته حيث يقول: "التمس منا من له قدم صدق عندنا أن أجمع الحدود الشرعية للألفاظ الفقهية، وأن أشرح الألقاب التي لقبت بها الألقاب الدينية، وغير ذلك مما يحتاج البيان والشرح طبقًا لمعاقد العلم؛ ليسهل على الكافة ضبطها وإتقانها، وحفظها، وإمعانها[٨٦]". والرجل- غرضه من تصنيفه هذا الكتاب، أنه خاص بشرح حدود الفقه عند الأحناف، ثم هو يؤكد هذا المنحى في آخر كتابه قائلًا: "ولقد تركنا هاهنا تفاصيل المسائل، إذ المقصود في هذا الكتاب، إنما هو بيان الحدود الشرعية للألفاظ المتداولة في ألسنة الفقهاء الأحناف[٨٧]".

١٤- شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية للرصاع (ت٨٩٤هـ)، حيث جرّد التعاريف الخاصة بالمصطلحات الفقهية التي وردت في كتاب المختصر الفقهي للإمام محمد بن عرفة الورغمي المالكي (ت٨٠٣هـ) ثم شرحها، فهذا الكتاب إذن معجم يشرح حدود الفقه المالكي من خلال مختصر ابن عرفة، وها هو الرصاع يقول: "ولما سمع مني بعض نبلاء الطلبة.... شرح كثير من حقائقه –رضي الله عنه– (أي ابن عرفة) وبسْط مواضع من دقائقه...، طلب مني شرحًا لحدوده، مبينًا لفوائده، وفاتحًا لأبواب عقوده... فأجبت السائل لما سأل[٨٨]".

١٥- رسالة في حدود الفقه على ترتيب أبوابه لابن نجيم (ت٩٧٠هـ)، بدأ بن نجيم رسالته بعرض مجموعة من الألفاظ على سبيل تحديد المفاهيم، فعرّف الفقه لغةً واصطلاحًا، والفرض والسنة، والمندوب، كل ذلك أيضا لغةً واصطلاحًا، وبعد ذلك شرع في شرح مصطلحات الفقه على مذهب الأحناف دون ذكر الكتب التي اعتمد عليها، حيث يقول ابن نجيم فى مقدمة رسالته: "قد سألني بعض إخواني أن أجمع له حدودًا في الفقه على ترتيب أبواب الفقه، فكتبت على هذا حسب التيسير؛ ينتفع بها المبتدئ –إن شاء الله تعالى تيسير حفظها[٨٩]".

١٦- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء للقونوي (ت٩٧٨هـ)، والمعجم يعرض لما في كتب الحنفية، حيث يتابع مذهب الأحناف من ألفاظ لها معنى فقهي ويشرحها دون ذكر الكتب التي اعتمدها، ويقرر القونوي في مقدمته ذلك قائلًا: "لما صعبت اصطلاحات الفقهاء (الأحناف) في الكتب في مفاتح الأبوبة، استحثني نهاية العجز على الحد، وألثني غاية الحرص على الجد، فالتجأت من فترة الخواطر إلى حصون العلماء، واسترجعت أذيال الفحول مع الفضلاء لما نحتاج في الظواهر تأويلًا، فضلًا على البواطن تعليلًا، وتجرعت من نحورهم ذوقًا، وتشممت من بخورهم شوقًا[٩٠]".

وهكذا فقد اعتمد أصحاب معاجم الفقه التراثية لجمع مصطلحات معاجمهم على أمهات كتب الفقه، والتي بالرجوع إليها مكنتهم من الرصيد المصطلحي الذي تكونت به مادتهم المرجعية، وقد حرص أصحاب معاجم الفقه التراثية على ذكر المصادر الأساس التي اعتمدوا عليها في اختيار مصطلحات المداخل لمعاجمهم، لجعل أهل العلم وطلبة الفقه على دراية بمظان ما يتناولونه من ألفاظ ومصطلحات في فروع الفقه المختلفة، والتي تمثلت في: مصطلحات كتاب فقهى ما، أو مصطلحات مجموعة كتب فقهية معينة، أو مصطلحات مذهب فقهى بعينه دون ذكر الكتب التي اعتمد عليها، وكانت أسباب اعتمادهم على هذه الكتب بعينها إما لكثرة تداولها وشهرتها، أو لبراعة أصحابها وغزارة علمهم، أو لعدم توافر تصنيف يستوعبها، أو لوجود الألفاظ المبهمة والمشكلة والغريبة بها والتي تحتاج إلى إيضاح وبيان وتفسير، أو لاعتماد المبتدئين عليها واحتياجهم إلى تحريرها وتهذيبها.

٢/١/٢ طرق ترتيب المداخل في معاجم الفقه التراثية

يعد الترتيب الركن الأساس في المعجم، وهو المنهج الذي يسلكه المعجمي في تنظيم المداخل المعجمية ووضعها بكيفيات تسمح بالوصول إلى الغرض من وجودها داخل المعجم، هذا ويعرف الترتيب اصطلاحا بأنّه: "الطريقة أو المنهج الذي يتبعه المعجمي في تنظيم الثروة اللفظية المختارة من كلمات وتعابير اصطلاحية وسياقية، وعرضها في المعجم بحيث يستطيع القارئ أو مستعمل المعجم المطلع على تلك المنهجية العثور على البغية بسهولة وسرعة، من غير أن يبذل جهدًا أو يضيع وقتًا[٩١]".

وقد تعددت طرق تنظيم المادة المرجعية في المعاجم العربية وتنوعت، "وقد كان تعدد طرق الترتيب المعجمي عند العرب وتفاوت هذه الطرق صعوبة وسهولة

سببًا في موت معاجم وحياة أخرى، وخمول بعضها وشيوع أخرى[٩٢]"، فمنهج الترتيب من أولى الاختبارات التقنية التي ينبغي على المعجمي أن يجابهها، لأنه يؤثر بصفة مباشرة على طريقة معالجة المخزون اللغوي المعروض في المعجم، وتدل طريقة اختيار المنهج على قدرة المعجمي و نظرته إلى ألفاظ اللغة موضوع الوصف، والعلاقات القائمة بينها أولًا، وإلى الهدف من تأليف المعجم ثانيًا، ولا ينبغي أن ينظر المعجمي إلى المادة على أنها هي العامل الوحيد الذي يملي عليه اختيار الترتيب المناسب، وإنما عليه أن ينظر إلى الهدف من المعجم، وإلى نوعية المستعمل التي يرمي إلى خدمته ومساعدته، وذلك طبقًا للمستويات الفكرية والقدرات اللغوية التي يتمتع بها المستخدم المحتمل للمعجم[٩٣].

ونتيجة لتعدد المناهج التي اتبعها المعجميون العرب في ترتيب مادة معاجمهم، فإنه نشأ ما يسمى بالمدارس المعجمية في التصنيف المعجمي لدى العرب، التي تنتمي إليها أغلب المناهج التي عرفها العمل المعجمي العربي، ولكل مدرسة منهج عام يجمعها تسير عليه وتعرف به، ويجمع المعاجم التي تندرج تحتها، ولقد تعددت الآراء في تحديد هذه المدارس بتعدد الدارسين واختلاف نظرتهم إلى المعجم، وبما أن معاجم الفقه الاصطلاحية جاءت متأخرة عن نظيرتها المعاجم اللغوية، فإنها وبطبيعة الحال انتهجت مناهج الترتيب التي اتبعتها المعاجم اللغوية، لكنها بالطبع لم تتبع منهجيتها كاملة ولكنها اعتمدت على بعض منها، وذلك لأن المعاجم اللغوية اهتمت بالألفاظ لغة في حين أن معاجم الفقه اهتمت بالمصطلحات.

ويندرج تحت ترتيب المداخل نوعان من الترتيب: ترتيب خارجي وترتيب داخلي؛ والترتيب الخارجي "اصطلح عليه بالترتيب الأكبر؛ كونه شرطا أساسيا لوجود المعجم وبدونه يفقد العمل المعجمي قيمته المرجعية[٩٤]"، "وهو الطريقة العامة التي ينظم واضع المعجم وفقها مداخل معجمه باعتماد أحد مناهج الترتيب، فالمعجمي بعد جمع مادته يختار الطريقة والنهج المناسب لترتيب هذه المادة، لذا أطلق عليه الترتيب

العام للمعجم[٩٥]"، وقد أدرك المعجميين أهمية الترتيب الخارجي للمدخل فبرعوا في ضبطه، وكانت عنايتهم به تعد الأساس الأول في تنظيم مادتهم المعجمية[٩٦].

أما الترتيب الداخلي للمداخل فيعني ترتيب المعلومات التي ترد في المدخل الواحد، وقد أطلق عليه الترتيب الأصغر وكان أقل حظا وعناية لدى القدماء، وذلك نظرًا لعدم تطبيقه في غالبية المعاجم العربية القديمة؛ فأكبر عقبة تصادف الباحث في معاجمنا عدم ترتيب المواد ترتيبًا داخليًا، ففيها خلط الأسماء بالأفعال، والثلاثي بالرباعي، والمجرد بالمزيد، ولعل عذرهم في ذلك أن العربية لغة اشتقاقية، وهذا ما دفعهم إلى الاعتماد على المادة اللغوية في الترتيب الداخلي، فجعلوا من أصل المادة اللغوية أساس البحث عن كل الكلمات التي تشتق من ذلك الأصل[٩٧]، والترتيب الداخلي قائم في المعاجم اللغوية على ترتيب المشتقات تحت الجذر الواحد أو المدخل بصورة منهجية منظمة، بينما هو قائم في معاجم الاصطلاح على ترتيب المعاني والدلالات المختلفة، بحيث يساعد ذلك مستعمل المعجم في الحصول على المعنى الذي يريده بسهولة ويسر[٩٨].

هذا وتنقسم معاجم الفقه وفقًا لترتيب مداخلها خارجيًا إلى مدرستين أولهما: مدرسة الترتيب المبوب؛ "ويقتصر هذا الترتيب على نوع خاص من المعاجم التي ترتبط بكتاب أو نص معين، ويأتي ترتيب المفردات في المعجم بحسب ورودها في الكتاب أو النص الأصلي الذي يريد المعجمي شرح مفرداته وتفسيرها[٩٩]"، فهى إذن تلك المدرسة التى رتب السائرون عليها معاجمهم – التى تشرح مصطلحات مذهب ما من المذاهب، أو كتاب فقهى ما، أو مجموعة كتب فقهية بعينها– وفق ترتيب الأبواب الفقهية فى الكتب التى يشرحون مصطلحاتها، ويمثلها ثلاثة عشر معجم فقه كما يلي:

١- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي؛ للأزهرى (ت٣٧٠هـ).

٢- حِلية الفقهاء؛ لابن فارس (ت٣٩٥هـ).

٣- شرح غريب ألفاظ المُدَونة؛ الجُبّي (ت٤٥٠هـ).

٤- طِلبَةُ الطَلَبَة في الاصطلاحات الفقهية؛ للنسفي (ت٥٣٧هـ).
٥- غرر المقالة في شرح غريب الرسالة؛ للمغراَوي (ت٥٥٠هـ).
٦- اللفظ المستغرَب في شرح غريب المهذَّب؛ للقَلعِي (ت٦٣٠هـ).
٧- النَّظمُ المُستَعذَبُ في تفسير غريب ألفاظ المهَذب؛ لابن بطّال الرَّكبي (ت٦٣٣هـ).
٨- تحرير لغات التنبيه؛ للنووي (ت٦٧٦هـ).
٩- المُطلِع علي ألفاظ المُقنِع؛ للبَعلي (ت٧٠٩هـ).
١٠- الحدود والأحكام الفقهية؛ لمَصنفَك (ت٨٧٥هـ).
١١- شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهِداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية؛ للرصَاع (ت٨٩٤هـ).
١٢- رساله في حدود الفقه علي ترتيب أبوابه؛ لابن نُجيم المصري (ت٩٧٠هـ).
١٣- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء؛ للقُونوي (ت٩٧٨هـ).

هذا وقد رتب أصحاب معاجم الفقه في هذا الاتجاه مداخل معاجمهم خارجيًا وفق أبواب (كتب) أو فصول (أبواب)، يحمل كل باب أو فصل عنوان باب فقهي؛ ككتاب الطهارة والصلاة والصيام والحج وغيرها، وقد تم ترتيب مصطلحات المعاجم وفق ترتيب الأبواب الفقهية وتبعًا لورودها في الكتب التي يشرحون مصطلحاتها، وبسبب اختلاف أصول المعاجم أدى أحيانًا إلى اختلاف ترتيب أبواب الفقه فيما بينها، حتى في بعض الكتب التي تناولت ألفاظ فروع فقه معين، كما اختلفت عناوين الأبواب وترتيبها خارجيا تبعًا للخلاف القائم بين المذاهب الفقهية الأربعة الشهيرة: الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، فالأبواب المتقدمة في مذهب متأخرة ترتيبًا في مذهب آخر؛ فمثلًا قسم المعاملات متقدم على النكاح عند الشافعية والحنابلة، وباب النكاح متقدم على المعاملات عند الحنفية والمالكية، بالإضافة إلى أن الأبواب والفصول التي تندرج تحت الأقسام الرئيسية تختلف من مذهب لآخر؛ فقسم المعاملات مثلا عند

المذاهب الثلاثة المالكية والشافعية والحنبلية لا يعني إلا عقود البيوع وماشابهها، في حين أن هذا القسم عند الأحناف أعم وأوسع إذ يعني عندهم المعاوضات المالية والمناكحات والمخاصمات والأمانات والتركات، كما يختلف توجيههم أحيانا بالنسبة للموضوع الواحد؛ فبعضهم يجعله من قبيل العبادات والبعض الأخر يجعله من قبيل المعاملات مثل باب السبق أو المسابقة يعده المالكية من قبيل العبادات فهو ألصق بباب الجهاد، في حين يعده الحنابلة في أبواب المعاملات.

هذا وقد تأثر علماء المذهب المالكى والحنبلي بتقسيمات الشافعية لأبواب الكتب الفقهية، وإن وجد بعض الاختلاف البسيط في الترتيب لأبواب الفقه بين الشافعية والمالكية وبين الشافعية والحنابلة، إلا أن الأبواب الرئيسية كانت متطابقة، وطريقة التقسيم لأبواب الفقه متشابهة تتغير فيها عناوين داخلية بسيطة تقديمًا وتأخيرًا لا أكثر، ففي عموم كتب هذه المذاهب الثلاثة– الشافعي والمالكي والحنبلي– كان تقسيمهم لموضوعات الفقه إلى أربعة أقسام رئيسية؛ العبادات وتوابعه، والنكاح وتوابعه، والبيع وتوابعه، والربع الأخير كان خلاف بين المذاهب الثلاثة في ترتيبه وتسميته؛ فالمالكية جعلوه في الإجارة وتوابعها وأدخلوا في توابعها الجنايات والعقوبات والفرائض، أما الشافعية والحنابلة فقد جعلوه تحت عنوان الجنايات.

وقد ظهر جليًا أن الاتفاق بين المذاهب الأربعة على تسميات العناوين هو الأغلب في قسم العبادات، وكان الاختلاف في بعض عناوين الكتب في قسم المعاملات، وهذا يؤكد أن اختيار أو ترجيح عنوان على آخر ما هو إلا اجتهاد تختلف فيه العقول والأفهام، يقوم على أسباب واعتبارات تختلف من مذهب لآخر وليس استنادًا لنص قاطع، ولو قورن بين ترتيب الأبواب والفصول والمصطلحات المستخدمة في معاجم المذهب الواحد لوجد تشابهًا كبيرًا يصل إلى حد التطابق، لذا لا تخلو مقارنتها من تسجيل فروق بينها كالتالي:

- رغم أن كتابي الزاهر للأزهري وحلية الفقهاء لابن فارس يشرحان ما في مختصر المزني تلميذ الشافعي، إلا أنهما اختلفا في تعداد الأبواب والفصول وكثير من عناوين الأبواب؛ حيث لاحظنا في حلية الفقهاء تركيزًا وجمعًا للأبواب في حيز واحد تحت عنوان واحد، كما قام ابن فارس ببعض التصرف في نقل عناوين الأبواب التي في مختصر المزني وقام بتغييرها.
- لم يقسم النسفي أبواب معجمه طلبة الطلبة إلى فصول داخلية وإنما جعل مصطلحًا رئيسيًا عنوانًا للباب، وتحته يشرح كل المصطلحات التي تدخل في مجاله الدلالي، وتبعه في ذلك الجبي في معجمه شرح غريب ألفاظ المدونة.

أما الاتجاه الثانى في ترتيب معاجم الفقه فكان من نصيب مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائي؛ "حيث يتم ترتيب المداخل فيها حسب ورود حروف الألف ثم الباء ثم التاء ثم الثاء... وهكذا، ويقضي هذا الترتيب بترتيب مداخل المعجم حسب الحرف الأول فيها، بحيث تجمع كل المداخل التي تبدأ بالقاف مثلا تحت باب القاف، وتحت هذا الباب يتم ترتيب المداخل وفقًا لحرفها الثاني فالثالث وهكذا[١٠٠]"، ويمثلها ثلاث معاجم فقه هي:

١- المُغرِب في ترتيب المعرِب؛ للمطّرزي (ت٦١٠هـ)، هذا وقد رتّب المطرزي كتابه وفق منهج الترتيب الهجائي مراعيًا أصول كل كلمة مع ثانيها فقط دون اعتبار للثوالث، وإن كان يراعي مع الأول والثاني آخر الكلمة، وهذا فيما زاد على ثلاثة حروف في الأصل بعد إبعاد الزوائد، أما الثلاثي من الألفاظ الأصول فقد رتبها حسب الحروف الأول ثم الثاني ثم الثالث، أما غير الثلاثي من الأصول فقد راعى فيه الحرفين الأول والثاني ثم الحرف الأخير.

٢- تهذيب الأسماء واللغات؛ للنووي (ت٦٧٦هـ)، وقد جعل النووي كتابه في قسمين كبيرين، الأول لأسماء الأعلام رجالًا ونساءً، والآخر للغات والألفاظ والمصطلحات الفقهية وقد استخدم فيه المنهج الهجائي، مراعيًا أصول كل كلمة

وجذرها الذي اشتقت منه، مع مراعاة الحرف الأول والثاني وما بعدها، ، معتبرًا الحروف الأصلية ولا ينظر إلى الزوائد.

٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير؛ للفيومي (ت٧٧٠هـ)، وقد اعتمد الفيومي وهو يؤلف كتابه على منهج الترتيب الهجائي، وجعله أبوابًا مراعيًا الحرف الأول مع ما يثنيه ويثلثه حسب أصل كل كلمة، وسمى كل باب منها كتابًا، ويلاحظ أنه عدّ حروف الهجاء تسعة وعشرين حرفًا؛ فقد اعتمد بابًا خاصًا للحرف (لا) بين بابي الواو والياء، وقسم كل كتاب إلى فصول حسب الحرف الثالث إن كانت المادة ثلاثية، ولكنه لم يُسَم هذه الأقسام فصولًا، واكتفى بمثل قول: (الألف مع الباء وما يثلثهما)، و(الباء مع العين وما يثلثهما) وهكذا، ووضع الكلمة الزائدة على ثلاثة أصول بعد المادة الثلاثية المشتركة معًا في الحرف الثالث إن وجدت فكلمة (برقع) بعد كلمة (برق)، وكلمة (عسلوج) يضعها بعد كلمة (عسل).

هذا وقد رتب أصحاب معاجم الفقه في هذا الاتجاه مداخل معاجمهم خارجيًا ترتيبًا هجائيًا ألفبائيًا، بدأت جميعا بالألف أو الهمزة وانتهت بالياء، وفقا لأوائل جذورها بعد إرجاعها إلى أصلها؛ حيث يراعى مع الحرف الأول الأصل الثاني والثالث وإن لم يراع المطرزي الأصل الثالث في الكلمة، هذا ولا تخلو مقارنتها أيضا من تسجيل فروق بينها كالتالي:

- عقد المطرزي مباحثه تحت عنوان (باب) خلافًا للفيومي الذي وضع لفظة (كتاب) قبل كل حرف في حين اكتفى النووي بذكر (حرف الباء، حرف التاء، حرف الثاء، حرف الجيم،... وهكذا).
- قدم صاحب المغرب باب الواو على باب الهاء خلافًا لأصحاب تهذيب الأسماء واللغات والمصباح المنير لما هو معهود في الترتيب الهجائي الألفبائي.

- انفرد المطرزي بوضع عناوين معجمة بدقة لمباحث كتابه، فهو يقول مثلًا: باب الباء الموحدة، أو الحاء المهملة، أو الثاء المثلثة، أو الياء التحتانية وذلك حرصًا منه على الضبط والتوثيق.

وهكذا فقد سارت معاجم الفقه في ترتيبها المعجمي لمداخلها في اتجاهين؛ أحدهما تبنى طريقة الترتيب وفق أبواب الفقه، والثاني تبنى الترتيب الهجائي الألفبائي، ويعتبر النووي المؤلف الوحيد الذي خدم المصطلح الفقهي بمؤلفين مختلفي المنهج في الترتيب، وهذان الاتجاهان قديمان قدم التأليف المعجمي العربي، ويعود الاختلاف في مناهج الترتيب المعجمي في الأساس إلى غاية المعجمي من وراء تأليف معجمه؛ فإذا كانت الغاية التسهيل فإنه يتبع ترتيبًا سهلًا معروفًا مثل الترتيب الألفبائي؛ وهذا الترتيب على سهولته يؤدى إلى تشتيت المنظومة المفهومية، وإذا كان هدفه تقديم معجم لفئة خاصة دون غيرها كفئة الفقهاء فإنه يتبع ترتيبًا يوافق حاجتهم كالترتيب على أبواب الفقه، ويلاحظ على أغلب معاجم الفقه قيد الدراسة التزام أصحابها الترتيب الفقهي على أبواب الفقه، ويمكن تفسير ذلك أنها وضعت أساسًا للمبتدئين من المتفقهة وطلبة العلم وغيرهم ممن ليس له باع طويل فى علمى اللغة والفقه فكان هذا النهج أسهل، لكنه يستوجب ضرورة وقوف الدارس على ترتيب أبواب الفقه وتنظيمها كما يعرضه أرباب كل مذهب، لتكوين صورة كاملة يسهل به مراجعتها بسهولة ويسر.

٣/١/٢ كثافة المداخل في معاجم الفقه التراثية

المقصود بكثافة المداخل "عدد المداخل التي يضمها المعجم[١٠١]"، وهو من المعايير المؤكدة لبيان أهمية معجم ما وتمكن مؤلفه من أدواته، فكلما زادت هذه المداخل ارتفعت قيمة المعجم، ويدخل في تحديد كثافة مداخل أي معجم طبيعة مستخدميه من جانب، والغرض الذي صنّف من أجله من جانب آخر، فضلًا عن

نوعية المعجم فعدد المداخل في المعاجم العامة أكبر بكثير – بطبيعة الحال– من مثيلاتها في المعاجم المتخصصة.

وقد تفاوت عدد المداخل من معجم فقه لآخر لأسباب عديدة؛ منها أن بعضها خصصها أصحابها لشرح مصطلحات كتاب فقهي بعينه، وبعضها لشرح مصطلحات مجموعة كتب فقهية بعينها، وبعضها الآخر لشرح مصطلحات مذهب فقهي، ومن الطبيعي أن مداخل النوع الأول سيكون في الغالب أقل من النوعين الآخرين، مع الأخذ في الاعتبار دور حجم الكتاب الأصلي الذي يشرح المعجم مصطلحاته.

من جهة أخرى فإن المعاجم التي اتبعت الترتيب الفقهي وفقًا لأبواب الفقه – انظر الجدول رقم (١)– ستكون كثافة مداخلها أقل من مثيلاتها التي رتبت مداخلها وفق الترتيب الهجائي الألفبائي– انظر الجدول رقم (٢)– ذلك أن الترتيب الفقهي على الأبواب والفصول يتضمن تحتها مجموعات ضخمة من المصطلحات التي صارت هي نفسها المداخل في إطار الاتجاه الذي اتبع منهج الترتيب الهجائي الألفبائي.

جدول رقم (١) معاجم مدرسة الترتيب وفق أبواب الفقه[١٠٢]

م	عنوان المعجم ومؤلفه	عدد المداخل (الأبواب والفصول)	عدد المفردات
١	الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي؛ للأزهري (ت٣٧٠هـ)"يشرح كتابًا فقهيًا".	٧١ بابًا وفصلًا تقريبًا	٦٠٠ لفظ تقريبًا
٢	حلية الفقهاء؛ لابن فارس (ت٣٩٥هـ) "يشرح كتابًا فقهيًا".	٦٦ بابًا وفصلًا تقريبًا	٥٢٠ لفظًا تقريبًا
٣	شرح غريب ألفاظ المدونة؛ للجبي (ت٤٥٠هـ) "يشرح كتابًا فقهيًا".	٦٠ بابًا وفصلًا تقريبًا	٢٦٠ لفظًا تقريبًا
٤	طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية على ألفاظ كتب الحنفية؛ للنسفي (ت٥٣٧هـ) "يشرح مصطلحات الأحناف".	٥٧ بابًا وفصلًا تقريبًا	٤٣٢٠ لفظًا تقريبًا
٥	غرر المقالة في شرح غريب الرسالة، للمغراوي (ت٥٥٠هـ) "يشرح كتابًا فقهيًا".	٤٤ بابًا وفصلًا تقريبًا	٤٦٧ لفظًا تقريبًا
٦	اللفظ المستغرب من شواهد المهذب، للقلعي (ت٦٣٠هـ) "يشرح كتابًا فقهيًا".	٢٧ بابًا وفصلًا تقريبًا	٧٠٢ لفظًا تقريبًا
٧	النظم المستعذب في شرح غريب المهذب؛ لابن بطال الركبي (ت ٦٣٣هـ) "يشرح كتابًا فقهيًا".	١٥٠ بابًا وفصلًا تقريبًا	١٥٠٠ لفظًا تقريبًا
٨	تحرير لغات التنبيه؛ للنووي (ت٦٧٦هـ) "يشرح كتابًا فقهيًا".	٢٧ بابًا وفصلًا تقريبًا	١٢٦٠ لفظًا تقريبًا

م	عنوان المعجم ومؤلفه	عدد المداخل (الأبواب والفصول)	عدد المفردات
٩	المطلع على أبواب المقنع؛ للبعلي (ت٧٠٩هـ) "يشرح كتابًا فقهيًا".	١٨٥ بابًا وفصلًا تقريبًا	١٨٠٠ لفظًا تقريبًا
١٠	الحدود والأحكام الفقهية؛ لمصنفك (ت٨٧٥هـ) "يشرح مصطلحات المذهب الحنفي".	٦٣ بابًا وفصلًا تقريبًا	١٩٠ لفظًا تقريبًا
١١	شرح حدود ابن عرفة؛ للرصاع (ت٨٩٤هـ) "يشرح كتابًا فقهيًا".	٥٩٦ بابًا وفصلًا تقريبًا	٨٩٠ لفظًا تقريبًا
١٢	رسالة في حدود الفقه؛ لابن نجيم المصري (ت٩٧٠هـ)"يشرح مصطلحات المذهب الحنفي".	٥٠ بابًا وفصلًا تقريبًا	١٥٠ لفظًا تقريبًا
١٣	أنيس الفقهاء؛ للقونوي (ت٩٧٨هـ) "يشرح مصطلحات المذهب الحنفي".	٧٩ بابًا وفصلًا تقريبًا	٢٦٠ لفظًا تقريبًا

بالنظر لعدد المداخل الذي هو عدد الأبواب والفصول التي رتب وفقها أصحاب تلك معاجم الفقه من هذا الاتجاه معاجمهم، نجد أن عدد هذه المداخل ما بين ٢٧ بابًا و١٨٥ بابًا تقريبًا، باستثناء معجم شرح حدود ابن عرفة للرصاع الذي وصل عدد أبوابه ٥٩٦ بابًا وفصلًا، ولكن الاعتماد على عدد هذه الأبواب باعتبارها معيارًا لقياس كثافة المداخل يعد أمرًا غير حقيقي، وذلك لما تحتويه هذه الأبواب أو الفصول من ألفاظ ومفردات وصيغ.

هذا وقد جاء عدد المفردات في معاجم الفقه التي كانت خطتها شرح مصطلحات كتاب فقهي بعينه أقل من تلك المعاجم التي تفرغت لشرح ألفاظ مذهب

فقهي كامل، دليل هذا أن عدد الألفاظ في معاجم الفقه مثل: الزاهر، وحلية الفقهاء، وأنيس الفقهاء، وشرح غريب المدونة، وغرر المقالة، يتراوح ما بين خمسمائة لفظة وستمائة وعشرين لفظًا، وما جاء في بعض هذه المعاجم أكبر من ذلك فعائد إلى حجم الكتاب الأصل الذي يشرح المعجم الفقهي ألفاظه ومصطلحاته، مثلما حدث في المطلع على أبواب المقنع الذي جاء أصله وهو المقنع في الفقه الحنبلي للمقدسي في عشرة مجلدات، أما معجم طلبة الطلبة الذي ارتفع عدد الألفاظ فيه إلى ما يقرب من أربعة آلاف وثلاثمائة لفظ تقريبًا، فراجع إلى أنه يشرح ألفاظ مذهب بكامله، وهناك معيارًا آخر يحدد كثافة المداخل وهو هدف المؤلف في معجمه؛ فهناك معاجم فقه هدف فيها أصحابها إلى الاختصار والإيجاز في إيراد المداخل الهامة من وجهة نظرهم مثل الحدود والأحكام الفقهية لمصنفك (ت٨٧٥هـ)، ورسالة في حدود الفقه لابن نُجيم المصري (ت٩٧٠هـ).

جدول رقم (٢) معاجم مدرسة الترتيب الهجائي(١٠٣)

م	اسم المعجم	عدد مداخله وألفاظه
١	المغرب في ترتيب المعرب؛ للمطرزي (ت٦١٠هـ) "يشرح مصطلحات مجموعة كتب فقهية".	٣٥٠٠ مدخل تقريبا
٢	تهذيب الأسماء واللغات؛ للنووي (ت٦٧٦هـ) "يشرح مصطلحات مجموعة كتب فقهية".	٥٠٠٠ مدخل تقريبا
٣	المصباح المنير في غريب الشرح الكبير؛ للفيومي (ت٧٧٠هـ) "يشرح كتابًا فقهيًا".	٢٧٠٠ مدخل تقريبا

والنظرة الأولية في هذا الجدول تحكم لمعاجم الفقه الهجائية بالتفوق في معيار كثافة المداخل مقارنة بمعاجم الفقه المرتبة موضوعيًا، حيث يتراوح عدد المداخل من

٢٧٠٠ مدخل إلى ٥٠٠٠ مدخل، وهذا التفوق راجع إلتى اعتماد هذه المعاجم منهج الترتيب الهجائي الجذري، هذا وقد تفاوت عدد المداخل فيها أيضًا حيث خصص الفيومي معجمه لشرح مصطلحات كتاب فقهي، بينما خصص المطرزي والنووي معاجمهم لشرح مصطلحات مجموعة كتب فقهية، ومن الطبيعي أن مداخل معجم الفيومي ستكون في الغالب أقل من المطرزي والنووي، مع الأخذ في الاعتبار دور حجم الكتاب الأصلي الذي يشرح المعجم مصطلحاته.

٢/٢ المادة المرجعية في معاجم الفقه التراثية

٠/٢/٢ تمهيد

يقصد بالمادة المرجعية المدخل وما يلحق به من معان وتفسيرات، وتعرف بأنها "المعلومات التي ترد تحت كل مدخل من مداخل المعجم[١٠٤]"، فكل مدخل مطالب بأن يحوي بعض المعلومات التي تساعد في تجلي المدلول الذي يحمله المدخل، ويتم تحديد المعلومات حسب الهدف من المعجم، "والهدف في حالتنا هو مصطلحات علم الفقه، ورحلة انتقاله من المتن اللغوي إلى المستوى الاصطلاحي وشرحه، هذا بالإضافة إلى بيان ما يتعلق بالمصطلحات من معطيات ومقومات صرفية اشتقاقية ونحوية إعرابية وصوتية ومعلومات الضبط والهجاء بالإضافة إلى الشواهد[١٠٥]"، هذا ويعرض الكثير من الباحثين لعنصري الشواهد اللغوية والإحالات على أساس أنهما نوع من التعريف والشرح للمعنى، وأطلقوا عليهما الشرح بالشاهد والتعريف بالإحالة، لكن في سياقنا سوف يتم إلقاء الضوء عليهما على أساس أنهما من المعلومات المدرجة تحت المدخل بمعزل عن طرق التعريف وشرح المعنى الذي هو عنصر قائم بذاته، ولكن قبل معالجتهما سنتتبع طرق جمع المادة المرجعية، وآليات ذكر مصادرها في متن معاجم الفقه التراثية، وصولًا لحجم المادة المرجعية بها.

١/٢/٢ مصادر جمع المادة المرجعية في معاجم الفقه التراثية

يقصد بالجمع "تكوين المادة المرجعية أو الرصيد المعجمي الذي يحصل من التدوين تمهيدًا لتأليف المعجم[١٠٦]"، "والجمع بهذا يعد ركنًا أساسيًا يبدأ به التأليف المعجمي، ومن شأنه أن يشمل جميع المعطيات التي تحصر مادة المعجم وتضبط محتواه دون إهمال أو اسقاط أو تكرار[١٠٧]"، ويمكن حصر مصادر جمع المادة المرجعية في مصدرين أساسيين أولهما: السماع والمشافهة؛ "ويقصد به ما يثبت من كلام من يوثق بفصاحته، فشمل القران الكريم وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا[١٠٨]"، ويعتبر السماع أعلى سبيل من طرق تلقي العلم، فالعالم يسمع عن أعراب البادية الفصحاء مباشرة من دون أي واسطة، خاصة ما كان منه قبيل التدوين حيث كان الاعتماد على الحفظ في الأذهان، وقد جاء مردوده ضعيفًا بسبب ضياع نصيب كبير من الثروة اللغوية العربية بسبب النسيان فأصبحت الوثائق مأمونة عن الذاكرة[١٠٩]، وكان المعجم الوحيد ممن عول على السماع والمشافهة فقط في جمع المادة المرجعية من معاجم الفقه التراثية محل الدراسة معجم: الزاهر للأزهري[١١٠]، وهو نفسه قد قرر في مقدمته أنه سمع مجموعة ضخمة من مبسوط كتب الشافعي وأمهات أصوله من بعض مشايخه، واستعان بما استكثره من علم اللغة على تفهم ما في هذه الأصول الأمهات من ألفاظ ومصطلحات[١١١]، وهو كثيرًا مايروي بسلسلة السند مثال ذلك قوله:" روى سعيد بن جبير عن ابن عباس... [١١٢]"، وأحيانًا أخرى دونها مثل قوله:" قال ابن الأعرابي... [١١٣]"، وأحيانًا ثالثة لا يذكر اسم من سمع منه مثل قوله:" يقال...، أو قال قائل...[١١٤]".

أما المصدر الثاني لجمع المادة المرجعية فكان الرواية النقلية؛ والمقصود بها أن يروي اللغوي عمن سمع من الأعراب مشافهة، حيث يقوم المعجمي بجمع النسخ والكتب وينقل عنها، فينقل المتأخر عن المتقدم بالتبعية، حتى إنها قد تشكل سندًا يختلف طولًا وقصرًا كأسانيد الأحاديث النبوية الشريفة، وفي الرواية النقلية حاجة التالي ماسة للأول لأن أى انقطاع في هذه الأسانيد يعرض الرواية للضعف والترك(١١٥)، وكانت الرواية النقلية هي الرافد الأساسي في جمع المادة المرجعية لغالبية معاجم الفقه محل الدراسة، فكانت المعاجم التي عولت على الرواية النقلية في جمع المادة المرجعية في معاجم الفقه التراثية كل من: شرح غريب ألفاظ المُدَونة للجُبّي(١١٦)، وغُرر المقالة في شرح غريب الرسالة للمغراوي(١١٧)، والمُغرِب في ترتيب المعرِب للمطرزي(١١٨)، واللفظ المستغرَب في شرح غريب المهذَّب للقلعي(١١٩)، والنَّظمُ المُستَعذَبُ في تفسير غريب ألفاظ المهَذب لابن بطال الركبي(١٢٠)، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي(١٢١)، وتحرير لغات التنبيه للنووي(١٢٢)، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي(١٢٣)، والحدود والأحكام الفقهية لمصنفك(١٢٤)، وشرح حدود ابن عرفة الموسوم الهِداية الكافية الشافية للرصاع(١٢٥)، ورساله في حدود الفقه لابن نجيم المصري(١٢٦)، وأنيس الفقهاء للقونوي مثال ذلك قوله:" وكذا في المغرب– للمطرزي– ".(١٢٧)

ولا ريب أن مصدر السماع والمشافهة كان أكثر دقة من الرواية النقلية، وذلك رغم أن الرواية النقلية اعتمدت على من سمع مشافهة، لكن الآثار السيئة التي نتجت عن الرواية النقلية أكثر بما لا يقارن بالسماع والمشافهة خاصة مع انتشار التصحيف عند أصحاب الرواية النقلية(١٢٨)، وممن عول على المصدرين – السماع والنقل– في جمع المادة المرجعية من معاجم الفقه كل من: حِلْيَة الفقهاء لابن فارس(١٢٩)، وطِلبَةُ الطَلَبَة للنسفي(١٣٠)، والمُطلِع علي ألفاظ المُقنِع للبعلي وذلك كقوله في السماع عبارات

مثل:" ذكر شيخنا، أو حكى شيخنا، أو أخبرني الشيخ[١٣١]"، أما تعويله على النقل كقوله:" قال ابن دريد...– في الجمهرة–[١٣٢]".

٢/٢/٢ ذكر المصادر في معاجم الفقه التراثية

تعد المصادر هي الروافد والموارد التي يعتمد عليها المعجمي في استقاء مادة معجمه، وتعرف بأنها "المظان التي يلجأ المعجمي إليها لجمع المادة اللغوية التي يريد اثباتها بغية أخذ ما يخدم معجمه، ويقصد بها الكتب السابقة التي استعان بها المؤلف في توثيق مادته المرجعية، سواء أكانت من قبيل المصادر اللغوية أم الأدبية والتاريخية، بالإضافة إلى المادة اللغوية الحية المستمدة من النصوص الواقعية[١٣٣]"، وقد حرص أصحاب معاجم الفقه على الإشارة إلى مصادر تآليفهم التي استندوا إليها بغرض شرح المصطلحات في معاجمهم، وهم بذلك يرمون إلى تحقيق مقاصد أبرزها:

١- الأمانة العلمية في نسبة النصوص إلى أصحابها، ومن ثم حفظ حقوق الملكية الفكرية لهم، والاعتراف الضمني بسبقهم في هذا الميدان التأليفي وتقديم الامتنان لهم، وكذلك دفع المؤلف عن نفسه تهمة الأخذ عن غيره، "فمن النصيحة أن تضاف الفائدة إلى قائلها، فمن فعل ذلك بورك له في عمله وحاله، ومن أوهم ذلك فيما يأخذه من كلام غيره أنه له، فهو جدير أن لا ينتفع بعلمه، ولا يبارك له في حاله، ولم يزل أهل العلم والفضل على غضافة الفوائد إلى قائلها[١٣٤]".

٢- التهيئة النفسية للقارئ لتقبل النتاج الفكري للمؤلف الذي اطلع على أهم المصادر التي ألفت في هذا الفن، فيشعر القارئ أنه أمام مؤلف متمرس يقدم له خلاصة قراءاته.

٣- وقوف القارئ على هذا الكم من العلماء وآثارهم المذكورة في المقدمة من شأنه أن يرفع من قدر هذا الكتاب، ومن ثم من قدر صاحبه، فهناك ارتباط بين مصادر التأليف وتقريظ الكتاب.

٤- إضفاء الصبغة العلمية على الكتاب، وذلك بالكشف عن أن الاعتماد في استقاء المعلومات الواردة كان عن طريق المصادر الموثوق بها، ولتقديم بيان بالمصادر التي تدور حول موضوع البحث لمن أراد الاستزادة في الموضوع، وبالتالي يتيح الفرصة لمن شاء التوسع أن يطلع على ماشاء من مصادر ذكرها.

٥- ربما كانت تلك الإشارات هي الوحيدة التي تدل على وجود تلك الكتب، فكثير منها لم يصلنا وفقد ضمن ما فقد من كتب التراث.

٦- إثبات مصدر المعلومة لا يتيح مجالا لتغيير وتزييف الحقائق.

وقد يشير المؤلف فى مقدمته لمعجمه إلى المصادر التي اعتمد عليها في تأليفه ويعبر عنها صراحة، ويمثل هذا الاتجاه معجم واحد هو تهذيب الأسماء واللغات للنووي (ت٦٧٦هـ) حيث أخذ في سرد المصادر التي اعتمد عليها في تحرير معجمه ونقل منها ما رآه مناسبا لاثباته فيه، وقد كثرت مصادره كثرة مفرطة وتنوعت تنوعًا خصبًا، حيث لم يترك رأيًا نقله في الغالب أو سمعه في النادر إلا دونه ذاكرًا عمن نقله أو عمن أخذه[١٣٥]، وقد يتجاهل المؤلف الإشارة إلى مصادره في ثنايا مقدمة معجمه، بينما يشير إليها في نهاية معجمه، ويمثل هذا الاتجاه معجم المصباح المنير للفيومي (٧٧٠هـ)، حيث صنع لها قائمة ضمنت أغلب ما اعتمد عليه في معجمه، ووضعها في نهاية المعجم[١٣٦]، وليس ما في هذه القائمة كل ما اعتمد عليه الفيومي، بل هناك مصادر أخرى كثيرة نقل منها واستخدمها، وإن لم يوردها في قائمته التي ختم بها معجمه بينما ذكرها عند النقل عنها بنسبة المعلومة إلى مصدرها تحت كل مدخل داخل متن المعجم، ومثَّل هذا الاتجاه جميع معاجم الفقه محل الدراسة- فيما عدا الأزهري في معجمه الزاهر الذي عول فيه على السماع فقط كما ذكر سابقا- بدءً بابن

فارس (ت٣٩٥هـ) في معجمه حلية الفقهاء، وانتهاءً بالقونوي(٩٧٨هـ) في معجمه أنيس الفقهاء في تعريف ألفاظ الفقهاء.

٣/٢/٢ الشواهد اللغوية في معاجم الفقه التراثية

الشواهد جمع شاهد ويقصد به "أي جملة أو بيت شعر أو مثل سائر، يقصد منه توضيح استعمال الكلمة التي نعرفها أو نترجمها في المعجم[١٣٧]"، فالشاهد ليس من صنع المعجمي ولا تأليفه وإنما كلام يوثق بفصاحة قائله يؤدي دورًا مهمًا في تجلية وزيادة المعنى أو التدليل والبرهنة عليه، ويعد إدراج الشاهد بأنواعه المختلفة في المعاجم العربية القديمة من التوجهات التي تحكمت فيها منذ البدايات، وأضحى يشكل مادة أساسية في بنية المعجم، يضاف إلى شرح المداخل لإيضاح معانيها ودلالاتها، وشكلت الآيات القرانية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية والحكم والأمثال مواد إيضاحية في صلب بنية مداخل المفردات، ولم يصر بالإمكان الاستغناء عن الشاهد في هذا التوجه الأساس للمعجم العربي، كما تعد الشواهد بمثابة الدليل على صحة ما يورده أصحاب المعاجم تحت مداخلهم، وبمقدار ما يتوافر لهذه الشواهد من الوفرة والدقة وإسنادها إلى أصحابها للتأكد من صحتها يُحْكَم للمعجم أو عليه،.

وتنحصر الشواهد في معاجم الفقه شأنها شأن بقية المعاجم العربية أيًّا كان نوعها في: القرآن وقراءاته والحديث النبوي الشريف والشعر والأمثال والأقوال النثرية[١٣٨]، وقد التزم أصحاب معاجم الفقه كغيرهم من اللغويين بالاحتجاج بالشواهد اللغوية لما لها من قيمة كبيرة في توضيح دلالة الألفاظ والمصطلحات التي تناولوها، وتشكلت باقة متنوعة من هذه الشواهد في معاجم الفقه التراثية كانت الغلبة فيها لشواهد القرآن الكريم والحديث الشريف على غيرها من الشواهد التوضيحية الأخرى كالشعر أو النثر؛ ومرد ذلك أن الفقه كعلم غايته استنباط الأحكام الشرعية، وأن

المصطلحات الخاصة به والواردة في هذه المعاجم غايتها الإعانة على فهم هذه الأحكام، ومصادر هذا الاستنباط تتركز في مصدرين أساسين هما: القرآن الكريم كتاب الله المنزل، والحديث النبوي الشريف أو السنة المطهرة، فكان لذلك مايبرره، بالإضافة إلى أن القران الكريم والحديث النبوي يعدا أقدم النصوص العربية وأعلى درجات الفصاحة وأصحها وخيرا ممثل للغة، لذا استشدوا بهمها وقبلوا كل ما جاء فيهما، مما يجعلنا نستقرئ ميول أصحاب معاجم الفقه أكثر إلى الوجهة الدينية في شواهدهم، أما المنثور من كلام العرب فقد استعان به أصحاب معاجم الفقه في بيان دلالة الألفاظ والمصطلحات، وكان اعتمادهم على الأمثال أكثر من غيره؛ لأنها كونت قمة فصاحة العرب وجوامع كلمها ونوادر حكمها وطلاقة لسانها، وهي تعد من أوثق ما يحتج به في العربية بعد القرآن الكريم والحديث النبوي، لخلاصها من ضرورات الشعر ومقيداته، كما رجع أصحاب معاجم الفقه إلى ديوان العرب ومنبع فخرهم، واستقوا منه ما يثبت مقاصدهم في أداء المدلول وهضم المعنى وترسيخه.

هذا وقد عنى أصحاب معاجم الفقه بتوظيف الشواهد بأكثر من نوع في المدخل الواحد، وتجلى ذلك في كل معاجم الفقه حيث اعتمدوا مبدأ الاستشهاد على صحة ما ذهبوا إليه من معنى؛ فكانوا بعد شرحه يردفوه بدليل من القرآن أو الحديث أو الشعر أو الأمثال، والأمثلة كثيرة على ذلك في كل معاجم الفقه محل الدراسة، فلا تكاد تخلو صفحة من الاستشهادات باختلاف أنواعها.

مثال ذلك معجم الزاهر للأزهري؛ وقد كانت الغلبة فيه للاستشهاد بالقرآن الكريم كقوله: "القنوت أيضا الخشوع، ومنه قول الله تعالى: ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [١٣٩]"، تلاه الاستشهاد بالحديث الشريف مثل قوله في باب ما يوجب الغسل:" ذكر الحديث: إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل[١٤٠]"، كما استعان الأزهري في معجمه بالشواهد الشعرية كقوله: "فأما الثفر– ساكن الفاء– فهو جهاز المرأة وأصله للسباع، فاستعير في المرأة وغيرها ومنه قول الأخطل: جزى الله فيها الأعورين ملامة ⁂

وفروة ثغر الثورة المتضاجم[١٤١]"، وأما استشهاده بالمنثور من كلام العرب فكان كقوله: "يقال: وقع فلان في عاثور شر إذا وقع في أمر شديد[١٤٢]".

وهكذا تبرز أنساق الاستشهادات الواردة في معاجم الفقه مدى وعي مؤلفيها بقيمتها داخل بنية النص المعجمي في كل مادة مع الحرص على تنويع أشكالها، مما يعد تعبيرًا يقوم على إيضاح كيفية استخدام المصطلحات المعنية بالشرح حيث استوعبوا قيمة الشاهد ولم يتخلوا عنه، وكانت الغلبة فيها لشواهد القرآن الكريم والحديث الشريف على غيرها من الشواهد التوضيحية الأخرى كالشعر أو النثر.

٤/٢/٢ الإحالات في معاجم الفقه التراثية

كلمة إحالة في اللغة العربية مُشتقة من الجذر اللغوي (ح.و.ل) وفي معناه اللغوي يقول ابن منظور: "المحال من الكلام: ما عدل به عن وجهه، وحوله: جعله محالًا... ويقال أحلت الكلام أحيله إحالة: إذا أفسدته... وحال الرجل يحول: تحول من موضع إلى موضع آخر... والحوالة: تحويل ماء من نهر إلى نهر... وتحول: تنقل من موضع إلى آخر[١٤٣]"، ونلاحظ مما تقدم أن الجذر يحمل معنى عام هو التغير والتحول ونقل الشيء إلى شيء- والإحالة في الاصطلاح عبارة عن "فعل نقل القارئ من مدخل معجمي إلى مدخل معجمي آخر، كما يقصد به المدخل المعجمي الهدف أي الذي يتم الانتقال إليه[١٤٤]"، وتعتبر الإحالات من أدوات الربط بين أجزاء الموضوع الواحد أو بين الموضوعات بعضها البعض، وهي وسيلة لإرشاد القارئ إلى المواضع التي يمكن أن يجد فيها معلومات داخل المعجم، هذا وتشكل الإحالات عنصرًا أساسيًا في بنية النص المعجمي حيث تؤمن الوصول السريع إلى المعلومات من جميع الجوانب، وهي بذلك تحقق الوحدة العضوية بين جميع المداخل، فهي عبارة

عن تجسيد للعلاقات التي تربط المصطلح والمصطلحات الأخرى التي تتوزع في ثنايا المعجم.

والإحالات في المعاجم نوعان: إحالة ضمنية وهي التي تحققها العناصر التعريفية المنتمية إلى اللغة الطبيعية وليس لها في الغالب مداخل خاصة بها في المعجم المتخصص نفسه، ولكن لها بالضرورة مداخلها في المعاجم العامة التي تجسدها الكلمات المحتواه في التعريف والمنتمية إلى اللغة العامة، وهي ضمنية لأنها لا تتضمن أية إشارة صريحة تدفع القارئ إلى البحث عن معناها ولكن إذا لم يتيسر له فهمها فإنه يتجه تلقائيا إلى المعاجم العامة فيبحث عن معناها، ويستعين بها في فهم المصطلح المشكل للمدخل الخاص بالمعجم المتخصص ولكن في معجم آخر وتسمى بالإحالة المقامية خارج النص، أما النوع الثاني وهي الإحالة الصريحة فتتعلق بالكلمات أو المصطلحات المعرفة التي بالنظر إلى انتمائها إلى اللغة المتخصصة، مثلما هي الحال بالنسبة للكلمة أو المصطلح المفترض تعريفه، ويكون لها موضعها في المداخل الخاصة بذلك المعجم، وتسمى بالإحالة النصية أي داخل النص، وهذا معناه أن الإحالة عملية ينشؤها المتكلم في ذهن المخاطب عن طريق إيراده ألفاظًا يشير بها إلى ألفاظ أو مصطلحات خارج المعجم أو داخله سابقة عليها أو لاحقة، وذلك بقصد الاقتصاد في حجم المعجم وخوفًا من التكرار وربط اللاحق بالسابق والعكس[١٤٥].

هذا ولم يغفل أصحاب معاجم الفقه أهمية الإحالات، فكان المؤلف إذا اضطر إلى بيان مصطلح ما يناسب بيانه بابًا بعينه، ويكون هذا المصطلح قد مر من قبل، أو سيأتي فيما بعد في الباب الذي هو مظنته، يحيل إلى هذا المكان، سواء كانت هذه الإحالة ارتدادية إلى موضع مر من قبل، أو كانت إحالة أمامية إلى موضع سيأتي، وقد يفسر كلمة مع أخرى ي غير بابها لورودهما معا في نص واحد، ثم يشير في موضع الكلمة في بابها إلى مكان تفسيرها، وذلك خوفًا من الوقوع في التكرار وما

يترتب عليه من تضخم الكتاب، وممن عول على الإحالات من أصحاب معاجم الفقه كان كل من: الأزهري في الزاهر[١٤٦]، وابن فارس في حلية الفقهاء[١٤٧]، والنسفي في طلبة الطلبة[١٤٨]، وابن بطال الركبي في النظم المستعذب[١٤٩]، والنووي في كتاب التحرير[١٥٠]، ومصنفك في الحدود والأحكام[١٥١]، والرصاع في شرح حدود ابن عرفة[١٥٢]، وابن نجيم في رسالة في حدود الفقه[١٥٣]، والمغراوي في غرر المقالة[١٥٤]، والنووي في تهذيب الأسماء واللغات[١٥٥]، والمطرزي في المغرب[١٥٦]، والفيومي في المصباح المنير[١٥٧].

مثال ذلك في الإحالات القبلية الارتدادية معجم الزاهر للأزهري؛ وذلك في باب الديات عندما جاء ذكر أسنان الإبل فقال: "وقد ذكرنا تفسير أسنان الإبل في كتاب الزكاة بما يكتفى به عن أعادته هنا[١٥٨]"، وكذلك في معجم حلية الفقهاء لابن فارس؛ حين يحيل إلى مواضع سابقة عندما يضطر إلى الإشارة إلى مصطلح سبق شرحه، وذلك عندما تحدث عن النية في باب أعمال الحج فقال: "أول ذلك النية، وقد فسرناها في كتاب الطهارة[١٥٩]"، ومثال الإحالات البعدية الأمامية معجم طلبة الطلبة للنسفي وذلك في كتاب الوكالة عندما جاء ذكر عقد العينة فقال: "وإذا أمره أن يتعين عليه كذا هو أمر بعقد العينة، وسوف نفسرها في أخر كتاب البيوع[١٦٠]"، وكذلك في معجم النظم المستعذب لابن بطال الركبي في باب صفة الصلاة عندما جاء ذكر لبيك وسعديك فقال: " أصله: من ألب المكان إذا أقام به، ومعناه: الإجابة... وسنذكره في الحج بأكثر من هذا إن شاء الله[١٦١]".

وهكذا أدرك أصحاب معاجم الفقه أهمية الإحالات، عن طريق إشارة المؤلف لتنبيه القارئ إلى تخصيص مدخلًا مستقلًا لمصطلحات معينة، وهي إما إحالة قبلية ارتدادية تقتضي العودة إلى الوراء تعود على مصطلح سبق ذكره، أو إحالة بعدية أمامية تعود على مصطلح مذكور بعدها في المعجم، وقد كثرت هذه الإحالات كثرة

مفرطة مع الاقتراب من نهاية المعاجم، مما يدل على أن خطة المؤلف كانت واضحة تماما في ترتيبه، فضلًا عن مراجعته الكتاب وتنقيحه.

٥/٢/٢ طرق تعريف وشرح المعنى في معاجم الفقه التراثية

يعد التعريف أصعب خطوة في العمل المعجمي؛ لأنه يقتضي الإحاطة بدقائق معاني الكلمات والعلم بأسرار اللغة ومضامينها والعلاقات بين المفاهيم، فهو أكثر ما يهم المستخدم، فإذا كان التعريف ناقصًا فإن المستخدم حتما سينفر منه؛ لأنه الركيزة الأساسية التي تحدد نجاح أو فشل المعجم في شرح المعنى، والتعريف اصطلاحًا يعرف بأنه: "نوع من التعليق على اللفظ أو العبارة، وهو كذلك شرح نص اللفظ أو العبارة بصورة تكون أكثر وضوحًا منه[١٦٢]"، وقد عُنِيَ أصحاب معاجم الفقه بتعريف المفردات وشرح ألفاظها وبيان معانيها وسلكوا في ذلك سبلًا شتى، هذا وقد تعددت طرق التعريف والشرح المستخدمة في شرح المفردات بمعاجم الفقه والتي قد أمكن الجمع بينها في المعجم الواحد وأحيانًا في المدخل الواحد، متمثلة في: الشرح الدلالي، والشرح بالتعريف، والشرح بالمرادف، والشرح بالضد، والشرح بالنظير، والتصحيح اللغوي والضبط نفصلها كما يلي:

١- التعريف والشرح الدلالي

يعد التعريف الدلالي أهم أنواع التعريف في معاجم المصطلحات عامة ومعاجم الفقه على وجه الخصوص، وقد سلك أصحاب معاجم الفقه في منهجهم للكشف عن المعنى الدلالي المصطلحات أربع طرق: منها ذكر الدلالة اللغوية ثم بيان الدلالة الشرعية؛ مثال ذلك ماجاء في بيان مصطلح الغَصب في معجم تحرير التنبيه حيث يقول: "الغصب مصدر غصبته أغصبه بكسر الصاد غصبًا، واغتصبته وغصبته على الشيء، وغصبته منه... قال أهل اللغة: الغصب أخذ الشيء ظلمًا،

وفي الشرع: هو الاستيلاء على حق الغير عدوانًا[١٦٣]"، وقد يذكرون الدلالة الشرعية للمصطلح أولًا وبعده الدلالة اللغوية؛ ومثاله ما نقله الفيومي في معجم المصباح المنير إذ يقول: "عق عن ولده عقًا، من باب قتل، والاسم العقيقة، وهي الشاة التي تذبح يوم الأسبوع... ويقال للشَعر الذي يولد عليه المولود عقيقة وعقيق وعقة بالكسر، ويقال: أصل العق الشق، يقال: عق ثوبه كما يقال شقه بمعناه، ومنه يقال عق الولد أباه عقوقًا، من باب قعد إذا عصاه وترك الإحسان إليه، فهو عاق، والجمع عققة[١٦٤]"، ويبدو أن سبب ترك الدلالة اللغوية مرده وضوح الدلالة لدى المتلقي لذلك كان الاقتصار على الدلالة الاصطلاحية الشرعية، هذا وقد يكتفون بذكر الدلالة اللغوية دون الشرعية، ويبدو أن مرد ذلك وضوح دلالتها لدى المتلقي، ومن أمثلتها ما ذكره النووي بمعجمه تهذيب الأسماء واللغات في مادة نبر عن مصطلح المنبر حيث قال: المنبر مكسور الميم، وهو الارتفاع... ومنه سمي المنبر واتخاذ المنبر سنة[١٦٥]".

وهكذا انشغلت معاجم الفقه ببيان المعنى الخاص أو المعنى الشرعي الفقهي، باعتبارها قائمة للوفاء بهذا الهدف الأساسي، فيشرحون معنى اللفظ في أصل اللغة ثم يعودون فيشرحونه في مجاله الجديد المتعلق بعلم الفقه؛ وهو الغرض من وراء نشأة معاجم الفقه، وهناك العديد من الأمثلة التي تؤكد وعي أصحاب معاجم الفقه بضرورة التمايز الدلالي بين مستويات كل لفظ في لغته العادية حتى انتقاله إلى لغة الاصطلاح، هذا بالإضافة إلى المعلومات الصرفية والنحوية والصوتية والشواهد اللغوية التي تساهم في تفسير اللفظ وبيانه.

٢- التعريف والشرح بالتعريف

ويقصد به "صياغة المعنى بكلمات أخرى، ويشترط فيه أن يكون قادرًا على تقديم دلالة اللفظ أو الرمز اللغوي لغير العارف به بصورة واضحة دون لبس أو غموض، ومن فوائده تحقيق الإنجاز والاقتصاد[١٦٦]"، وهو أمر تسعى إليه جميع المعاجم، وقد غلب هذا الأسلوب على تعريف المصطلحات في معاجم الفقه ومن

أمثلته قول ابن فارس في معجمه حلية الفقهاء: "الصيام في الشرع: الإمساك عن المأكل والمشرب والمجامعة، وأن لا يصل شئ إلى الجوف بأى حال كان[١٦٧]"، ومنها قول ابن بطال الركبي في معجمه حدود الفقه: "الاعتكاف: هو حبس النفس في المسجد لله تعالى[١٦٨]".

٣- التعريف والشرح بالمرادف

ويعرف بالتعريف البسيط والمقصود به المكافئ الاسمي بوضع كلمة أخرى واحدة أو أكثر مرادفة للكلمة على وجه التقريب للمساعدة في بيان الجانب الدلالي لها[١٦٩]، أى أن تكون كلمة المدخل والكلمة الشارحة مترادفتان تحملان الدلالة نفسها، فهي تقوم على ظاهرة الترادف وإمكانية إحلال كلمة محل أخرى دون فارق في المعنى، مما يجعل الاعتماد على الكلمة المرادفة في مجال المصطلحات نوعًا من التضحية بالدقة المطلوبة؛ حيث يعرف المعجمي كلمة ما بمرادفها وحين نعود للمدخل المرادف نجده يحيلنا على الكلمة الأولى، ومن ثم فإن هذا النوع من الشرح لا يصلح الاعتماد عليه بمفرده، لذلك لم يعتمد معجم فقه هذه الطريقة وحدها بل استعان بتقنيات أخرى من أجل بلوغ الهدف المتمثل في الوصول للمعنى المطلوب، ورغم ذلك فقد شاع استخدامها في معاجم الفقه، هذا ومن أمثلتها قول ابن نجيم: "اللعان: الطرد والبعد[١٧٠]"، وقول القونوي: "الخلع بضم الخاء وفتحها الإزالة[١٧١]"، وقول المطرزي: "الخصاصة: الفقر والضيق[١٧٢]".

٤- التعريف والشرح بالضد أو النقيض

المقصود بالتعريف والشرح بالضد "نقل المعنى إلى سالبه[١٧٣]"، فمن الوسائل التي اعتمدها أصحاب معاجم الفقه في الكشف عن دلالة المصطلحات بيان الضد أو النقيض، فعند شرح معنى الكلمة تذكر أخرى تغايرها في المعنى، ورغم أن هذه الطريقة في الغالب لا تشرح المعنى شرحًا دقيقًا إلا أنها انتشرت في معاجم الفقه، ويأتي ذكر النقيض مصحوبًا بألفاظ مثل: ضد ونقيض وخلاف وعكس ومثال ذلك ما

أورده المطرزي في معجمه المغرب عندما فرق بين الطهارة والنظافة بذكر نقيض كل منهما فقال: "الطهارة: مصدر طهر الشيء، وطهر خلاف نجس، والطهر خلاف الحيض[١٧٤]"، وقال في النظافة: "القذر والقذارة خلاف النظافة، يقال قذر الشيء فهو قذر أي: غير نظيف، وقذرته أنا: استقذرته وكرهته... [١٧٥]".

٥- التعريف والشرح بالنظير

وهو أن يوضع في شرح الكلمة كلمة أخرى شبيهة أو مثيلة تخدم في بيان الجانب الدلالي[١٧٦]؛ وذلك بذكر مايشابه الكلمة في المعنى بحيث يجمع بينهما شبه أو قرب إلى درجة ما تجعلنا نقترب من معنى الكلمة المراد تعريفها، وهي من الوسائل التي اتبعها أصحاب معاجم الفقه في سبيل الكشف عن دلالة المصطلحات، ومنها ما أورده النسفي في معجمه طلبة الطلبة قائلا: "الطهور بالفتح: وهو اسم ما يتطهر به من الماء أو الصعيد، ونظيره من اللغة السحور: وهو ما يتسحر به، والسعوط: وهو ما يتسعط به[١٧٧]"، ومثله قال الفيومي بمعجمه المصباح المنير في مادة نسك: "المنسك يكون اسم المكان الذي تذبح فيه النسيكة، وهي الذبيحة وزنًا ومعنى[١٧٨]".

٦- التصحيح اللغوي وضبط الألفاظ

لم يغفل أصحاب معاجم الفقه عن الأخطاء اللغوية التي يقع فيها الفقهاء؛ بسبب ضعف اللغة وعدم ممارستها بشكل سليم، والخطأ اللغوي هو:" كل انحراف يقع في الحرف أو الجملة أو التركيب[١٧٩]"، ومن أمثلته ما نقله المطرزي بمعجمه المغرب في توضيح دلالة التوأم فقال:" التوأم: اسم للولد إذا كان معه آخر في بطن واحد، يقال: هما توأمان، كما يقال: هما زوجان، وقولهم: هما توأم وهما زوج خطأ[١٨٠]"، ورغم أن أول ما يعني مستخدمي معاجم الفقه هو أمر الدلالة والوقوف على المعنى الاصطلاحي؛ إلا أنها اهتمت اهتمامًا كبيرًا بمسألة ضبط الألفاظ بها، "وتنحصر طرق الضبط في المعاجم في وسائل ثلاثة هي: ضبط الكلمة بالكلمات، كأن يقال: بضم الأول أو بفتح الثاني وهكذا، والنص على ضبط الكلمة بذكر وزنها الصرفي،

وباستخدام أسماء الحروف كأن يقال: بالياء المثناة والمعجمة من تحت ونحو ذلك[١٨١]"، هذا وقد حرص أصحاب معاجم الفقه على تحديد طريقة النطق وضبط الألفاظ ومن أمثلة طرق الضبط في معاجم الفقه ما يورده الأزهري بمعجمه الزاهر في (باب الأيمان والنذور) في من يضم العين في (لَعَمرُ الله): "عَمرُ الله: بقاؤه، ولا يجوز ضم العين لأنه لم يجئ عن العرب إلا مفتوحا، ويؤيد ذلك ما جاء في التنزيل ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[١٨٢]، فلم يقرأ لَعَمرُكَ إلا بالفتح[١٨٣]"، ومن طرق الضبط أيضًا قول القونوي في معجمه أنيس الفقهاء: "إيناس بوزن إيعاس[١٨٤]".

وهكذا فقد تعددت سبل التعريف والشرح المستخدمة في شرح المفردات بمعاجم الفقه، وقد أمكن الجمع بينها في المعجم الواحد، وأحيانا في المدخل الواحد، وقد تمثلت في: الشرح الدلالي، والشرح بالتعريف، والشرح بالمرادف، والشرح بالضد، والشرح بالنظير، والتصحيح اللغوي والضبط، هذا وبعد فحص مجموعة كبيرة من المداخل المعجمية توفرت لنا القناعة أن جميع تلك السبل الخاصة بشرح وتعريف المعني قد استخدمت في غالبية معاجم الفقه التراثية بدءًا بالأزهري (ت٣٧١هـ) في معجمه الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، وانتهاءً بالقونوي (ت٩٧٨هـ) في معجمه أنيس الفقهاء، تبعًا لطبيعة كل مدخل ووفقًا لرؤية صاحبه، وذلك لتزويد المستخدم بالمعلومات المختلفة المتعلقة بالمدخل، وكل طريقة شرح هي في الأخير مكملة للأخرى، تتحد لتعطي في النهاية دلالة المدخل بصورة واضحة بعيدة عن الغموض.

٦/٢/٢ حجم المادة المرجعية في معاجم الفقه التراثية

اختلفت معاجم الفقه التراثية محل الدراسة في حجم المادة المرجعية التي أتاحتها تحت كل مدخل، فبعضها اختصر مادته المرجعية، ومن ثم كانت قصيرة الحجم، وبعضها كان بخلاف ذلك، وقد ارتبط حجم المادة المرجعية أساسًا بطرق

تعريف وشرح المعنى والتي اختلفت من معجم لآخر؛ فاتفقت جميعها في إتاحة التعريف والشرح الدلالي لمصطلحات الفقه ببيان المعنى الخاص أو المعنى الشرعي الفقهي، وذلك باعتبارها قائمة للوفاء بهذا الهدف الأساسي، كما تعددت سبل التعريف الأخرى المستخدمة في شرح المفردات بمعاجم الفقه، وقد أمكن الجمع بينها في المدخل الواحد، وذلك وفقًا لرؤية صاحب المعجم، وطبيعة كل مصطلح ومدى وضوح دلالته لدى المتلقي بما يؤثر على حجم المادة المرجعية تحت المدخل.

وقد تحققت مسألة اتساع التعريف أو قصره في معاجم الفقه التراثية وفقًا لطريقة الترتيب المتبعة؛ حيث توسعت معاجم الفقه التراثية في تعريف المداخل المرتبة ترتيبًا هجائيًا ويمكن إيعاز ذلك لعلاج مسألة انفصال المصطلح عن دائرته، فيكون التعريف معينًا على ربط المصطلح بالتسلسل التصوري الذي ينتمي إليه، ويُرى أحيانا أن هذا الاتساع لا ضرورة لوجوده في المعاجم المرتبة ترتيبًا موضوعيًا؛ وذلك لتوافر التسلسل التصوري الذي ينتمي له المصطلح، فالقليل من الشرح يكفي لتأطيره، كما يتأثر حجم المادة المرجعية بطريقة ذكر المصادر التي يتبعها المؤلف خاصة عند نسبة المعلومة إلى مصدرها تحت كل مدخل داخل متن المعجم، وكذلك بمدى استخدامه للشواهد اللغوية خاصة عند توظيف الشواهد بأكثر من نوع في المدخل الواحد.

نتائج الدراسة

يمكن عرض النتائج التي تمخضت عن الدراسة من خلال الأهداف التي سعت إلى تحقيقها وهي:

١- رصد مصادر اختيار المداخل في معاجم الفقه التراثية

اتضح حرص أصحاب معاجم الفقه التراثية على ذكر المصادر الأساس التي اعتمدوا عليها في اختيار مصطلحات المداخل لمعاجمهم، لجعل أهل العلم وطلبة الفقه على دراية بمظان ما يتناولونه من ألفاظ ومصطلحات في فروع الفقه المختلفة، والتي تمثلت في: مصطلحات كتاب فقهى ما، أو مصطلحات مجموعة كتب فقهية معينة، أو مصطلحات مذهب فقهى بعينه دون ذكر الكتب التي اعتمد عليها، وكانت أسباب اعتمادهم على هذه الكتب بعينها إما لكثرة تداولها وشهرتها، أو لبراعة أصحابها وغزارة علمهم، أو لعدم توافر تصنيف يستوعبها، أو لوجود الألفاظ المبهمة والمشكلة والغريبة بها والتي تحتاج إلى إيضاح وبيان وتفسير، أو لاعتماد المبتدئين عليها واحتياجهم إلى تحريرها وتهذيبها.

٢- رصد طرق ترتيب المداخل في معاجم الفقه التراثية

سارت معاجم الفقه في ترتيبها المعجمي لمداخلها في اتجاهين؛ أحدهما تبنى طريقة الترتيب وفق أبواب الفقه، والثاني تبنى الترتيب الهجائي الألفبائي، ويعتبر النووي المؤلف الوحيد الذي خدم المصطلح الفقهي بمؤلفين مختلفي المنهج في الترتيب، ويلاحظ على أغلب معاجم الفقه قيد الدراسة التزام أصحابها الترتيب الفقهي على أبواب الفقه، ويمكن تفسير ذلك أنها وضعت أساسًا للمبتدئين من المتفقهة وطلبة العلم وغيرهم ممن ليس له باع طويل فى علمى اللغة والفقه فكان هذا النهج أسهل، لكنه يستوجب ضرورة وقوف الدارس على ترتيب أبواب الفقه وتنظيمها كما يعرضه أرباب كل مذهب، لتكوين صورة كاملة يسهل به مراجعتها بسهولة ويسر.

٣- رصد مدى كثافة المداخل في معاجم الفقه التراثية

اتضح تفاوت عدد المداخل من معجم فقه لآخر لأسباب عديدة؛ منها أن بعضها خصصها أصحابها لشرح مصطلحات كتاب فقهي بعينه، وبعضها لشرح مصطلحات مجموعة كتب فقهية بعينها، وبعضها الآخر لشرح مصطلحات مذهب فقهي، ومن الطبيعي أن مداخل النوع الأول سيكون في الغالب أقل من النوعين الآخرين، مع الأخذ في الاعتبار دور حجم الكتاب الأصلي الذي يشرح المعجم مصطلحاته، من جهة أخرى فإن المعاجم التي اتبعت الترتيب الفقهي وفقًا لأبواب الفقه ستكون كثافة مداخلها أقل من مثيلاتها التي رتبت مداخلها وفق الترتيب الهجائي الألفبائي؛ ذلك أن الترتيب الفقهي على الأبواب والفصول يتضمن تحتها مجموعات ضخمة من المصطلحات التي صارت هي نفسها المداخل في إطار الاتجاه الذي اتبع منهج الترتيب الهجائي الألفبائي، فالاعتماد على عدد الأبواب باعتبارها معيارًا لقياس كثافة المداخل يعد أمرًا غير حقيقي، وذلك لما تحتويه هذه الأبواب أو الفصول من ألفاظ ومفردات وصيغ،، وهناك معيارًا آخر يحدد كثافة المداخل وهو هدف المؤلف في معجمه؛ فهناك معاجم فقه هدف فيها أصحابها إلى الاختصار والإيجاز في إيراد المداخل الهامة من وجهة نظرهم.

٤- عرض مصادر جمع المادة المرجعية في معاجم الفقه التراثية

اعتمدت معاجم الفقه التراثية في جمع المادة المرجعية لمعاجم الفقه التراثية على مصدرين أساسيين أولهما: السماع أوالمشافهة، والرواية النقلية، وكانت الرواية النقلية هي الرافد الأساسي في جمع المادة المرجعية لغالبية معاجم الفقه التراثية.

٥- عرض طرق ذكر المصادر في معاجم الفقه التراثية

حرص مؤلفو معاجم الفقه على الإشارة إلى مصادر ومظان تآليفهم التي استندوا إليها بغرض شرح المصطلحات، وقد يشير المؤلف فى مقدمته لمعجمه إلى المصادر التي اعتمد عليها في تأليفه ويعبر عنها صراحة، وقد يتجاهل المؤلف الإشارة

إلى مصادره في ثنايا مقدمة معجمه بينما يشير إليها في نهايتها، أو بذكرها عند النقل عنها بنسبة المعلومة إلى مصدرها تحت كل مدخل داخل متن المعجم، ومثَّل هذا الاتجاه جميع معاجم الفقه محل الدراسة، وذلك فيما عدا الأزهري في معجمه الزاهر الذي عول فيه على السماع فقط.

٦- تتبع انواع الشواهد اللغوية في معاجم الفقه التراثية

التزم أصحاب معاجم الفقه بالاحتجاج بالشواهد اللغوية باختلاف أنواعها، وذلك لما لها من قيمة كبيرة في توضيح دلالة الألفاظ والمصطلحات التي تناولوها، وتشكلت باقة متنوعة من هذه الشواهد في معاجمهم كانت الغلبة فيها لشواهد القرآن الكريم والحديث الشريف على غيرها من الشواهد التوضيحية الأخرى كالشعر أو النثر، كما عنى أصحاب معاجم الفقه بتوظيف الشواهد بأكثر من نوع في المدخل الواحد.

٧- بيان أنواع الإحالات في معاجم الفقه التراثية

لم يغفل أصحاب معاجم الفقه أهمية الإحالات، فكان المؤلف إذا اضطر إلى بيان مصطلح ما يناسب بيانه بابًا بعينه ويكون هذا المصطلح قد مر من قبل أو سيأتي فيما بعد في الباب الذي هو مظنته يحيل إلى هذا المكان، وهي إما إحالة قبلية ارتدادية تقتضي العودة إلى الوراء تعود على مصطلح سبق ذكره، أو إحالة بعدية أمامية تعود على مصطلح مذكور بعدها في المعجم، وذلك خوفًا من الوقوع في التكرار وما يترتب عليه من تضخم للمعجم، وقد كثرت هذه الإحالات كثرة مفرطة مع الاقتراب من نهاية المعاجم، مما يدل على أن خطة المؤلف كانت واضحة تمامًا في ترتيبه، فضلًا عن مراجعته الكتاب وتنقيحه.

٨- حصر طرق تعريف وشرح المعنى في معاجم الفقه التراثية

وعى أصحاب معاجم الفقه بضرورة التمايز الدلالي بين مستويات كل لفظ في لغته العادية حتى انتقاله إلى لغة الاصطلاح، بالإضافة إلى المعلومات الصرفية والنحوية والصوتية التي تساهم في شرح اللفظ والتعريف به، وقد تعددت آليات

التعريف والشرح المستخدمة في شرح المفردات بمعاجم الفقه التراثية وقد أمكن الجمع بينها في المعجم الواحد وأحيانًا في المدخل الواحد، وذلك تبعًا لطبيعة كل مدخل ووفقا لرؤية صاحبه، والتي تمثلت في: الشرح الدلالي، والشرح بالتعريف، والشرح بالمرادف، والشرح بالضد، والشرح بالنظير، بالإضافة إلى التصحيح اللغوي والضبط.

٩- رصد حجم المادة المرجعية في معاجم الفقه التراثية

اختلفت معاجم الفقه التراثية محل الدراسة في حجم المادة المرجعية التي أتاحتها تحت كل مدخل، وقد ارتبط حجم المادة المرجعية أساسًا بطرق تعريف وشرح المعنى والتي اختلفت من معجم لآخر، وقد أمكن الجمع بينها أحيانًا في المدخل الواحد، وقد تحققت مسألة اتساع التعريف أو قصره في معاجم الفقه التراثية وفقًا لطريقة الترتيب المتبعة؛ حيث توسعت معاجم الفقه التراثية في تعريف المداخل المرتبة ترتيبًا هجائيًا لعلاج انفصال المصطلح عن دائرته، كما يتأثر حجم المادة المرجعية بطريقة ذكر المصادر التي يتبعها المؤلف خاصة عند نسبة المعلومة إلى مصدرها تحت كل مدخل داخل متن المعجم، وكذلك بمدى استخدامه للشواهد اللغوية خاصة عند توظيف الشواهد بأكثر من نوع في المدخل الواحد.

توصيات الدراسة

بناءً على أهداف ونتائج الدراسة المشار إليها تم الخروج ببعض التوصيات المتعلقة بالخصائص المنهجية والتي يمكن تضمينها لإعداد معاجم الفقه المعاصرة من ناحية، وتحسين سبل الاستفادة من معاجم الفقه التراثية من ناحية أخرى، مما يسهم في تعزيز جودة معاجم الفقه وتحقيق فهم أعمق للنصوص الشرعية ومن ثم تقديم فتاوى تستند إلى مرجعية علمية، لذلك توجه الدراسة توصياتها إلى كل من:

أولا القائمون على إعداد معاجم الفقه المعاصرة:

١- اعتماد المصادر الفقهية التراثية الأصيلة للمذاهب الأربعة في اختيار مصطلحات مداخل المعجم، بحيث تكون مرجعًا متكاملاً يمكن للمستفيدين الاعتماد عليه في سبر أغوار مصطلحات الفقه على مختلف المذاهب الفقهية في مكان واحد.

٢- التنوع في ترتيب المداخل بما يتناسب مع المستفيدين ومستوى تعليمهم واحتياجاتهم سواء المبتدئين أو المحترفين بحيث يسهل الوصول إلى المصطلحات بخيارات أكثر مرونة، مع تزويد المعجم بالمداخل الإضافية المتنوعة من فهارس وأدلة وملاحق وكشافات بالموضوعات والأعلام والمصطلحات والأماكن والأحداث، بحيث يتمكن المستفيد من الوصول إلى المادة المرجعية بداخل المعجم بخلاف الزاوية التي اختارها المؤلف في ترتيبه الأساسي، وتزداد الحاجة إليها كلما كان حجم المادة المرجعية كبير.

٣- اعتماد المصادر الفقهية والأدبية واللغوية والتاريخية التراثية الأصيلة، بالإضافة إلى اعتماد المصادر الفقهية الحديثة في شرح مصطلحات المعاجم، مما يسهم في تطوير الفقه الإسلامي ومواكبة مستجدات العصر وتحدياته. فهي توفر اجتهادات معاصرة تواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية من جهة، ومن جهة أخرى، تساعد في تفسير القضايا الفقهية المعاصرة، مثل المعاملات المالية

الجديدة، وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة، وغيرها من المسائل التي لم تكن موجودة في الفقه التراثي. كما تسهم المصادر الحديثة في تجديد الفكر الفقهي عبر ربطه بمبادئ الشريعة من جهة، وباحتياجات المجتمع المعاصر من جهة أخرى، مما يعزز من مرونة الفقه وقدرته على الاستجابة للتحديات المعاصرة، ويوفر للمجتمع فتاوى تستند إلى مرجعية علمية متجددة ومتوافقة مع الأصول الشرعية.

٤- التوثيق الصريح للمصادر المستند إليها في شرح المصطلحات الفقهية ضمن مقدمات المعاجم وعند ذكر كل مصطلح داخل المتن، مما يعزز الأمانة العلمية في نسبة النصوص إلى أصحابها، ومن ثم حفظ حقوق الملكية الفكرية لهم، وإضفاء الصبغة العلمية على المعجم، وإتاحة الفرصة لمن شاء التوسع والاستزادة.

٥- وضع معايير لتحديد كثافة المداخل بناءً على أهداف المعجم وحجمه والفئة الموجه إليها، وذلك لضمان الاتساق ولإثراء المحتوى العلمي.

٦- التنوع في استخدام الشواهد اللغوية بجانب القرآن والحديث مثل الشعر والنثر، مما يساهم في إثراء المحتوى ويعزز توفير شروحًا عميقة ودقيقة للمصطلحات.

٧- تطوير آليات إحالة متكاملة ببناء شبكات دلالية للمصطلحات بحيث تربط المصطلحات بعضها البعض، مما يساعد على تتبع المسائل المتشابهة من ناحية، كما أنه يساهم في توضيح التسلسل العلمي مع تجنب التكرار من ناحية أخرى، ويوفر على المؤلفين مساحة أكبر للتوسع في الشرح دون التضخم.

٨- ادراج خيارات متنوعة لطرق التعريف، بحيث يتمكن المستفيد من اختيار نوع التعريف والشرح المناسب لامكانياته واحتياجاته البحثية، مع ضرورة التمايز الدلالي بين مستويات كل لفظ في لغته العادية حتى انتقاله إلى لغة الاصطلاح، باعتبار معاجم الفقه قائمة للوفاء بهذا الهدف الأساسي، هذا بالإضافة إلى تضمين بعض التفاصيل الإضافية مثل الضبط الصرفي والنحوي بما يتيح فهمًا أكثر دقة للمصطلحات الفقهية.

٩- تضمين كافة الخصائص المنهجية في مقدمات المعاجم وتوجيه الباحثين بكيفية استخدام المعجم.

ثانيًا المؤسسات المعنية برقمنة المعاجم العربية*:

١- تطوير قواعد بيانات شاملة للمصادر الفقهية على اختلاف مذاهبها في شكل رقمي يسهل الوصول إليه، وتوفير أنظمة بحث متقدمة تساعد في الوصول السريع إلى المصطلحات، بحيث تكون مرجعًا متكاملاً يمكن لمؤلفي المعاجم الاعتماد عليه في اختيار مصطلحات معاجمهم على مختلف المذاهب الفقهية.

٢- رقمنة معاجم الفقه التراثية، وتطوير واجهات بحث إلكترونية تتيح استخدام الموضوعات والمصطلحات والأعلام والمذاهب الفقهية والأماكن والأحداث، بدلا من الاعتماد على الفهارس والكشافات والأدلة والملاحق المطبوعة، مع تفعيل روابط مباشرة بالمصادر الأصلية.

٣- تطوير محركات بحث ذكية داخل المعاجم المرقمنة تتيح البحث المتعدد الأبعاد، مما يوفر خيارات متنوعة للوصول إلى المعلومات داخل المعجم.

٤- تطبيق تحليل البيانات الضخمة لتحديد الأنماط المتكررة في معاجم الفقه التراثية، مثل تحليل تكرار المصطلحات الفقهية واستخداماتها عبر كل مذهب فقهي.

٥- إثراء آليات الإحالة بروابط تشعبية، بحيث تمكن المستخدمين التنقل بسلاسة بين المصطلحات بشكل تفاعلي.

* وهي منظمات تدعم المبادرات الخاصة بالنشر الإلكتروني للتراث العربي، ورقمنة المعاجم وتطويرها وإتاحتها على المنصات الإلكترونية مثل: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، ودار الكتب والوثائق المصرية، ومكتبة الإسكندرية.

٦- إضافة وسائط متعددة مثل ملفات صوتية تتلو الآيات والأحاديث النبوية وأبيات الشعر، بالإضافة إلى مقاطع الفيديو التي تقوم بشرح الأدلة الشرعية التفصيلية، مما يضفي مزيد من التفاعل والفهم الدقيق.

٧- تصميم تطبيقات لمعاجم الفقه التراثية مخصصة للهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، بحيث توفر وصولًا سريعًا ومباشرًا للمستفيدين في أى وقت ومن أى مكان.

مراجع الدراسة*

(١) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح بن حاتم بن سعيد بن عبد الرحمن الهروي. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي الذي أودعه المزني في مختصره/ تحقيق محمد جبر الألفي.– الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٧٩.– ٥٠٤ص.

(٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي. حلية الفقهاء/ تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي.– بيروت: الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٨٣.– ٢٧٢ص.

(٣) الجبي. شرح غريب ألفاظ المدونة/ تحقيق محمد محفوظ.– بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٥.– ١٤٣ص.

(٤) النسفي، أبو حفص نجم الدين عمر بن محمد. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية/ تحقيق خالد عبد الرحمن العك.– بيروت: دار النفائس، ١٩٩٥.– ٤٤٠ص.

(٥) المغراوي، ؛ أبو عبد الله محمد بن منصور بن حمامة. غرر المقالة في شرح غريب الرسالة/ تحقيق الهادي حمو، محمد أبو الأجفان.– بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦.– ٢٣٢ص.

(٦) المطرزي، أبو الفتح نصر الدين بن عبد السيد أبي المكارم بن علي بن المطرز برهان الدين. المغرب في ترتيب المعرب/ تحقيق محمود فاخوري، عبد الحميد مختار.– حلب: مكتبة أسامة بن زيد، ١٩٧٩.– ٤٩٤ص.

(٧) القلعي، أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي علي. المعجم الفقهي اللفظ المستغرب من شواهد المهذب/ تحقيق خالد إسماعيل حسان؛ مراجعة رمضان عبد التواب.– القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٩.– ٣٧٢ص.

(٨) ابن بطال الركبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان اليمني. النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب/ تحقيق مصطفى عبد الحفيظ سالم.– القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية، ١٩٨٨.– ٣٧٧ص.

(٩) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الخزامي. تهذيب الأسماء واللغات/ تحقيق عبده علي كوشك.– دمشق: دار الفيحاء، ٢٠٢٢.– ٢مج.

* تم صياغة الاستشهادات المرجعية وفقا لمواصفة الأيزو ٦٩٠ الصادرة عن منظمة التقييس الدولية عام ١٩٨٧م.

(١٠) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الخزامي. تحرير لغات التنبيه/ تحقيق أحمد فريد المزيدي.- بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٠.- ٢٨٨ص.

(١١) البعلي، أبو عبد الله شمس الدين بن محمد بن أبي الفتح. المطلع على ألفاظ المقنع/ تحقيق محمود الأرناؤوط، ياسين محمود الخطيب.- جدة: مكتبة السوادي للتوزيع، ٢٠٠٣.- ٥٨٨ص.

(١٢) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي/ تحقيق عبد العظيم الشناوي.- القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧.- ٧٢٩ص.

(١٣) مصنفك، علي بن محمد الدين بن الشاهرودي البسطامي. الحدود والأحكام الفقهية/ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩١.- ١٢٣ص.

(١٤) الرصاع، أبو عبد الله محمد الأنصاري. شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية/ تحقيق محمد أبو الأجفان، الطاهر المعموري.- بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣.- ٧٤٢ص.

(١٥) ابن نجيم المصري، زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن أبي بكر. الرسائل الزينية في مذهب الحنفية: الرسالة الأربعون في حدود الفقه/ محمد أحمد سراج، علي جمعة محمد.- القاهرة: دار السلام للنشر، ١٩٩٩.- ص ص٤٣٧-٤٥١.

(١٦) القونوي، ؛ قاسم بن عبد الله بن خير الدين بن أمير علي. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء/ تحقيق أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي.- جدة: دار الوفاء للنشر، ١٩٨٦.- ٣٥٠ص.

(١٧) شعبان خليفة. المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧.- ص٧٣.

(١٨) أحمد بدر. مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات.- الرياض: دار المريخ، ١٩٨٨.- ص٣٥٣.

(١٩) Katz, William A. Introduction To Reference Work: Reference Services And Reference Processes.- 7 Th ed.- New York : The Mcgraw.Hill, 1997.- p27.

(٢٠) الفيومي. المصباح المنير.– مرجع سابق.– ص٥٣٩.

(٢١) الجرجاني، علي بن محمد علي السيد الزين أبي الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي. التعريفات.– بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٨٣.– ص٤٤.

(٢٢) جرجي زيدان.اللغة العربية كائن حى.– بيروت: دار الجيل، ١٩٨٢.– ص ٣٥.

(٢٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني. سر صناعة الإعراب/ تحقيق حسن هنداوي.– دمشق: دار القلم،١٩٩٣.– ص٤٠.

(٢٤) ابن فارس، أبي الحسين أحمد بن زكريا. معجم مقاييس اللغة/ تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون.– القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦.–مج٥،ص٢٦.

(٢٥) الجوهري. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. تاج اللغة وصحاح العربية / تحقيق أحمد عبد الغفور عطار.– بيروت: دار العلم للملايين،١٩٨٧.– مج١٩٨١،٥.

(٢٦) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب.–ط٣.– بيروت: دار صادر،١٩٨٨.– مج١٢، ص٣٨٦.

(٢٧) حسين نصار. المعجم العربي: نشأته وتطوره.– القاهرة: دار مصر للطباعة، ١٩٨٨.– مج ١، ص١٣.

(٢٨) ابن جني. سر صناعة الإعراب.– مرجع سابق.– ص٤١.

(٢٩) حسين نصار.المعجم العربي: نشأته وتطوره.– مرجع سابق.– مج ١، ص٧.

(٣٠) عبد الستار الحلوجى . مدخل لدراسة المراجع.– القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٧٤.– ص٤١.

(٣١) أحمد عبدالغفور عطار. مقدمة الصحاح.– ط٢.– بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩.– ص٣٨.

(٣٢) عبد السلام المسدي. قاموس اللسانيات.– تونس: الدار العربية للكتاب،١٩٨٤.– ص٨٧.

(٣٣) حكمت كشلي.تطور المعجم العربي من مطلع القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٠.- بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٢.- ص ١٣.

(٣٤) ابن منظور.لسان العرب.- مرجع سابق.- مج٢،ص٢٠٠.

(٣٥) ابن فارس. معجم مقاييس اللغة.- مرجع سابق.- مج٦،ص١٠٥.

(٣٦) أكرم ضياء العمري. التراث والمعاصرة.- قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ٢٠٠٩.- ص٢٧.

(٣٧) علي جمعة. كيف نتعامل مع التراث الإسلامي.- مجلة قضايا إسلامية معاصرة (١٩٩٩).- ع٥، ص١٩١.

(٣٨) عبد الله بن الشيخ. أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات.- بيروت: دار الفكر، ١٩٩٩.- ص٢٩٠.

(٣٩) ابن منظور. لسان العرب.- مرجع سابق.- مج١٣، ص٥٢٢.

(٤٠) وهبة الزحيلي. موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته.-ط٣.- دار الفكر: دمشق،٢٠١٢ .- مج١،ص٣٠.

(٤١)الدليل الببليوجرافي للإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات بحلقاته المتصلة وهي:-

- عبد الهادي، محمد فتحي (١٩٨١). الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: ١٨٨٢-١٩٧٥م.- الرياض: دار المريخ.

- عبد الهادي، محمد فتحي (١٩٨٩). الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: ١٩٧٦-١٩٨٥.- الرياض: دار المريخ.

- عبد الهادي، محمد فتحي (١٩٩٥). الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: ١٩٨٦-١٩٩٠.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

- عبد الهادي، محمد فتحي (٢٠٠٠). الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: ١٩٩١-١٩٩٦.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

- عبد الهادي، محمد فتحي (٢٠٠٣). الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: ١٩٩٧-٢٠٠٠.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

– عبد الهادي، محمد فتحي (٢٠٠٧). الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: ٢٠٠١–٢٠٠٤.– الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

– عبد الهادي، محمد فتحي (٢٠١٠). الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: ٢٠٠٥–٢٠٠٧.– الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

– عبد الهادي، محمد فتحي (٢٠١٢). الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: ٢٠٠٨–٢٠٠٩.– الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

– عبد الهادي، محمد فتحي (٢٠١٥). الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: ٢٠١٠–٢٠١١.– الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

– عبد الهادي، محمد فتحي (٢٠١٧). الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: ٢٠١٢–٢٠١٥.– الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

– عبد الهادي، محمد فتحي (٢٠٢١). الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: ٢٠١٦–٢٠٢٠.– الرياض: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.

(٤٢) https://arab-afli.org/main/index.php

(٤٣) مثل: قواعد بيانات دار المنظومة Dar Al Mandumah databases؛ مثل: قاعدة بيانات العبيكان Obeikan database، قاعدة بيانات المنهل Al Manhal database، قاعدة بيانات أسك زاد AskZad database، وقاعدة بيانات المعرفة Knowledge database.

(٤٤) حسين نصار. المعجم العربي: نشأته وتطوره.– مرجع سابق.– مج١،ص٥٥.

(٤٥) سورة يوسف: الآية (٢).

(٤٦) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران.الأوائل.– طنطا: دار البشير، ١٤٠٨.– ص٢٨.

(٤٧) سورة النحل: الآية (٤٤).

(٤٨) سورة البقرة: الآية (٤٣).

(٤٩) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه أو صحيح البخاري/ تحقيق محب الدين الخطيب.- القاهرة: المطبعة السلفية، ١٤٠٠.- مج١٧،ص٢٢٦.

(٥٠) خالد فهمي. تراث المعاجم الفقهية : دراسة لغوية.- القاهرة: دار إيتراك للنشر، ٢٠٠٣.- ص١٥.

(٥١) محمد رواس قلعجي. الموسوعة الفقهية الميسرة.- بيروت: دار النفائس، ٢٠٠٠، مج١، ص٢٥.

(٥٢) خالد فهمي. تراث المعاجم الفقهية: دراسة لغوية.- مرجع سابق.- ص٥٩.

(٥٣) ابن فارس، أبي الحسين أحمد بن زكريا. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها/ تحقيق أأحمد حسن بسج.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧.- ص ص ٧٨-٨٦.

(٥٤) جاد الحق علي جاد الحق.الفقه الإسلامي: مرونته وتطوره.- القاهرة مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٨٨.- ص٢٤.

(٥٥) نفس المرجع السابق.- ص١٩.

(٥٦) ياسين عيسى العاملي.الاصطلاحات الفقهية.- بيروت:دار البلاغة، ١٩٩٣.- ص٢٣٦.

(٥٧) حسين نصار. المعجم العربي: نشأته وتطوره.- مرجع سابق.- مج ١، ص٥٤.

(٥٨) خالد فهمي. تراث المعاجم الفقهية: دراسة لغوية.- مرجع سابق .- ص٣٤

(٥٩) نفس المرجع السابق.- ص١٦.

(٦٠) عبد القادر عبد الرحمن السعدي.أثر الدلالة النحوية واللغوية فى استنباط الأحكام الشرعية.- عمان:دار عمار للنشر،٢٠٠٠.- ص٢٥.

(٦١) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني.الخصائص.- بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨.- مج٣، ص٢٤٥.

(٦٢) ابن القيم، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية. إعلام الموقعين عن رب العالمين/ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد.- بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣.- مج١،ص٣٧.

(٦٣) دلدار غفور حمد أمين .البحث الدلالى فى المعجمات الفقهية.– عمان:دار دجلة،٢٠١٤.– ص٢٦.

(٦٤) جاد الحق علي جاد الحق. الفقه الإسلامي: مرونته وتطوره.– مرجع سابق.– ص٦٤.

(٦٥) خالد فهمي. الفقه الإسلامي: مرونته وتطوره.– مرجع سابق.– ص ٥٨.

(٦٦) داليا محمود موسى. التأليف والمقدمات في معاجم الفقه التراثية: دراسة ببليومترية تحليلية.– مجلة كلية الآداب جامعة بنها (أبريل ٢٠٢٤).– مج٦١، ع٣، ص١٩٤.

(٦٧) نفس المرجع السابق.– ص١٩٧.

(٦٨) نفس المرجع السابق.– ص٢٠٠.

(٦٩) عبد الستار الحلوجي. مدخل لدراسة المراجع.– مرجع سابق.– ص٩.

(٧٠) خالد فهمي. تراث المعاجم الفقهية.– مرجع سابق.– ص١٩١.

(٧١) عبد الإله نبهان. المعجم الفقهي اللغوي: المغرب والمصباح منوذجا.– مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (٢٠٠٣).– مج٧٨، ج٤، ص ٩١٥.

(٧٢) الأزهري. الزاهر.– مرجع سابق.– ص٣٤،٣٣.

(٧٣) ابن فارس. حلية الفقهاء.– مرجع سابق.– ص٢٩.

(٧٤) الجبي. شرح غريب ألفاظ المدونة.– مرجع سابق.– ص٩.

(٧٥) النسفي. طلبة الطلبة.– مرجع سابق.– ص٦٨.

(٧٦) نفس المرجع السابق.– ص٦٩.

(٧٧) المغراوي. غرر المقالة.– مرجع سابق.– ص٧٢.

(٧٨) المطرزي. المغرب.– مرجع سابق.– ص١٩.

(٧٩) القلعي. اللفظ المستغرب.- مرجع سابق.- ص٤٤.

(٨٠) الركبي. النظم المستعذب.- مرجع سابق.- ص٥.

(٨١) النووي. تحرير لغات التنبيه.- مرجع سابق.- ص٥٢،٥١.

(٨٢) النووي. تهذيب الأسماء واللغات.- مرجع سابق.- ص٥٣،٥٢.

(٨٣) نفس المرجع السابق.- ص٥٣.

(٨٤) البعلي. المطلع.- مرجع سابق.- ص٥،٦.

(٨٥) الفيومي. المصباح المنير.- مرجع سابق.- ص م.

(٨٦) مصنفك. الحدود والأحكام.- مرجع سابق.- ص٨.

(٨٧) نفس المرجع السابق .- ص١٢٣،١٢٢.

(٨٨) الرصاع. الهداية الكافية.- مرجع سابق.- ص٦٠.

(٨٩) ابن نجيم. رسالة في حدود الفقه.- مرجع سابق.- ص٤٣٧.

(٩٠) القونوي. أنيس الفقهاء.- مرجع سابق.- ص٤٣.

(٩١) على القاسمي. المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق.- بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٣.- ص٤٥.

(٩٢) أحمد مختار عمر. البحث اللغوي عند العرب.- القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٨.- ص٤٨.

(٩٣) محمد القطيطي. أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون.- عمان: دار جرير، ٢٠١٠.- ص١٤٥.

(٩٤) أحمد مختار عمر. صناعة المعجم الحديث. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٩.- ص٩٨.

(٩٥) محمد عبد العزيز عبد الدايم. النظرية اللغوية في التراث العربي.- القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٦.- ص٢٥٦.

(٩٦) محمد رشاد الحمزاوي. المعجمية: مقدمة نظرية ومطبقة لمصطلحاتها ومفاهيمها.– تونس: مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٤.– ص٦.

(٩٧) أحمد مختار عمر. صناعة المعجم الحديث.– مرجع سابق.– ص٩٧.

(٩٨) مجمع اللغة العربية. المعجم الوجيز.– القاهرة: المجمع، ١٩٩٨.– ص١٨٣.

(٩٩) على القاسمي. ترتيب مداخل المعجم.– مجلة اللسان العربي (١٩٨٢).– ع١٩.– ص١٦.

(١٠٠) نفس المرجع السابق.– ص٢٢.

(١٠١) محمود فهمي حجازي. الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات (١٩٧٧).– مج٤٠، ص٩٠.

(١٠٢) نفس المرجع السابق.– ص٢٢٦.

(١٠٣) نفس المرجع السابق.– ص٢٢٨.

(١٠٤) حلام الجيلاني. تقنيات التعريف في المعاجم العربية.– دمشق: مطبعة اتحادكتاب العرب، ١٩٩٩.– ص٢٩.

(١٠٥) خالد فهمي. تراث المعاجم الفقهية.– مرجع سابق.– ص١٩٩.

(١٠٦) إبراهيم بن مراد. المعجم العلمي العربي المختص.– تونس: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧.– ص٦٧.

(١٠٧) محمد رشاد الحمزاوي. المعجم العربي: إشكالات ومقاربات.– تونس: المؤسسة الوطنية للترجمة، ١٩٩٩.– ص٨٨.

(١٠٨) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال السيوطي. الاقتراح في علم أصول النحو.– دمشق: دار البيروني، ٢٠٠٨.– ص٣٦.

(١٠٩) مريم حمدي محمد نوفل. طرق التحمل والأداء عند القراء: دراسة استقرائية تحليلية.– مجلة تعظيم الوحيين (٢٠١٩).– مج٢، ع٤.– ص٣١١.

(١١٠) الأزهري. الزاهر.– مرجع سابق.– ص٧١.

(١١١) نفس المرجع السابق.- ص٢٧.

(١١٢) الأزهري. الزاهر.- مرجع سابق.- ص٥٤.

(١١٣) الأزهري. الزاهر.- مرجع سابق.- ص٤١.

(١١٤) الأزهري. الزاهر.- مرجع سابق.- ص٦٧.

(١١٥) يوسف بن عبد الرحمن ميغا. مرويات عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بين الوجادة والسماع.- مجلة البحوث الإسلامية (٢٠٢٣) .- س٩، ع١١٣ ص٤١.

(١١٦) الجبي. شرح غريب ألفاظ المدونة.- مرجع سابق.- ص٣٩.

(١١٧) المغراوي. غرر المقالة.- مرجع سابق.- ص٢٠٢.

(١١٨) المطرزي. المغرب.- مرجع سابق.- مج١، ص٨٥.

(١١٩) القلعي. اللفظ المستغرب.- مرجع سابق.- ص١٢١.

(١٢٠) ابن بطال الركبي. النظم المستعذب.- مرجع سابق.- مج١، ص٣٢٧.

(١٢١) النووي. تهذيب الأسماء واللغات.- مرجع سابق.- مج١، ص١٥١.

(١٢٢) النووي. تحرير لغات التنبيه.- مرجع سابق.- ص١٦٦.

(١٢٣) الفيومي. المصباح المنير.- مرجع سابق.- مج١، ص٩٧.

(١٢٤) مصنفك. الحدود والأحكام الفقهية.- مرجع سابق.- ص١١٥.

(١٢٥) الرصاع. شرح حدود ابن عرفة.- مرجع سابق.- ص٣٢٢.

(١٢٦) ابن نجيم المصري. رسالة في حدود الفقه.- مرجع سابق.- ص٣٢٢.

(١٢٧) القونوي. أنيس الفقهاء.– مرجع سابق.– ص٤٦.

(١٢٨) عبد الرحمن عبد الله الحازمي. تحقيق سماع الرواة في الأسانيد: دراسة تأصيلية.– ص١٣٣.

(١٢٩) ابن فارس. حلية الفقهاء.– مرجع سابق.– ص١٠٤، ص١٣٢

(١٣٠) النسفي. طلبة الطلبة.– مرجع سابق.– ص٢٠٩، ص٢٤٥.

(١٣١) البعلي. المطلع.– مرجع سابق.– ص٢٠.

(١٣٢) نفس المرجع السابق.– نفس الصفحة.

(١٣٣) إبراهيم بن مراد. من معجم القاموس.– تونس: دار الغرب الإسلامي، ٢٠١٠.– ص١٤٠.

(١٣٤) النووي، محيي الدين أبو زكريا يحي بن شرف.بستان العارفين/ تحقيق على محمد البجاوي.– القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٢.– ص٤٨.

(١٣٥) النووي. تهذيب الأسماء واللغات.– مرجع سابق.– ص ص ٥٦–٦٥.

(١٣٦) الفيومي. المصباح المنير.– مرجع سابق.– مج٢، ص١٨٢.

(١٣٧) علي القاسمي. علم اللغة وصناعة المعجم.– بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٤.– ص١٣٧.

(١٣٨) ابن الحويلي الأخضر ميداني. المعجمية العربية.– الجزائر: دار هومة للنشر، ٢٠١٠.– ص١٩١.

(١٣٩) الأزهري. الزاهر.– مرجع سابق.– ص٩٩.

(١٤٠) نفس المرجع السابق.– ص٥٠.

(١٤١) نفس المرجع السابق.– ص٦٩.

(١٤٢) نفس المرجع السابق.– ص٢٥٤.

(١٤٣) ابن منظور. لسان العرب.- مرجع سابق.- ص ص١٨٦-١٩٠.

(١٤٤) سفيان طيار. الإحالة في التعريف المعجمي: دراسة تحليلية نقدية في المعجم الوسيط.- مجلة الخطاب (٢٠٢٣) .- مج١٨، ع١، ص١٣١.

(١٤٥) حميدي ابن يوسف. الإحالة في النص المعجمي المتخصص: قراءة في توظيف الإحالات في معجم المصطلحات اللغوية لرمزي منير البعلبكي.- الملتقى العلمي الدولي للقاموسية حول بنية النص القاموسي (٨ : ٢٠١١ : بوزريعة، الجزائر).- ص٢٨٤.

(١٤٦) الأزهري. الزاهر.- مرجع سابق ص٢٣٨.

(١٤٧) ابن فارس. حلية الفقهاء.- مرجع سابق.- ص٤٠.

(١٤٨) النسفي. طلبة الطلبة .- مرجع سابق.- ص٢٨٧.

(١٤٩) ابن بطال الركبي. النظم المستعذب. مرجع سابق.- مج١، ص٧٧.

(١٥٠) النووي. كتاب التحرير.- مرجع سابق.- ص٥٨.

(١٥١) مصنفك. الحدود والأحكام.- مرجع سابق.- ص١١.

(١٥٢) الرصاع. شرح حدود ابن عرفة.- مرجع سابق.- مج ١، ص٩٩.

(١٥٣) ابن نجيم.- رسالة في حدود الفقه.- مرجع سابق.- ص٢٣٥.

(١٥٤) المغراوي. غرر المقالة.- مرجع سابق.- ص١٢٥.

(١٥٥) النووي. تهذيب الأسماء واللغات.- مرجع سابق.- مج١، ص٧٨.

(١٥٦) المطرزي. المغرب.- مرجع سابق.- مج١، ص٣٥٩.

(١٥٧) الفيومي. المصباح المنير.- مرجع سابق.- مج١، ص٩.

(١٥٨) الأزهري. الزاهر.– مرجع سابق ص٢٣٨.

(١٥٩) ابن فارس. حلية الفقهاء.– مرجع سابق.– ص٤٠.

(١٦٠) النسفي. طلبة الطلبة .– مرجع سابق.– ص٢٨٧.

(١٦١) ابن بطال الركبي. النظم المستعذب. مرجع سابق.– مج١، ص٧٧.

(١٦٢) خالد فهمي. تراث المعاجم الفقهية.– مرجع سابق.– ص١٩٩.

(١٦٣) النووي. تحرير التنبيه.– مرجع سابق.– ص٢٣٤.

(١٦٤) الفيومي. المصباح المنير.– مرجع سابق.– ص٢٤١.

(١٦٥) النووي. تهيب الأسماء واللغات.– مرجع سابق.– مج٢، ص١٥٨.

(١٦٦) أحمد مختار عمر. صناعة المعجم الحديث.– مرجع سابق.–.– ص١٢١.

(١٦٧) ابن فارس. حلية الفقهاء.– مرجع سابق.– ص١٠٧.

(١٦٨) ابن بطال الركبي. حدود الفقه.– مرجع سابق.– ص٣١٨.

(١٦٩) محمد أحمد أبو الفرج. المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث.– بيروت: دار النهضة، ١٩٦٦.– ص١٠٧.

(١٧٠) ابن نجيم. حدود الفقه.– مرجع سابق.– ص٣١٨.

(١٧١) القونوي. أنيس الفقهاء.– مرجع سابق.– ص١٦١.

(١٧٢) المطرزي. المغرب.– مرجع سابق.– مج١، ص٢٥٧.

(١٧٣) خالد فهمي. تراث المعاجم الفقهية.– مرجع سابق.– ص٢٣٨.

(١٧٤) المطرزي. المغرب.- مرجع سابق.- مج١، ص٣٠.

(١٧٥) نفس المرجع السابق.- ص٢٩.

(١٧٦) حلام الجيلالي. تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة.- دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩.- ص١١٤.

(١٧٧) النسفي. طلبة الطلبة.- مرجع سابق.- ص١١.

(١٧٨) الفيومي. المصباح المنير.- مرجع سابق.- ص٢٠٧.

(١٧٩) محمد ضاري حمادي. حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث.- بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠.- ص٥٨.

(١٨٠) المطرزي. المغرب.- مرجع سابق.- مج١، ص١٠٠.

(١٨١) أحمد مختار عمر. صناعة المعجم الحديث.- مرجع سابق.- ص١٥٠.

(١٨٢) سورة الحجر: الآية (٧٢).

(١٨٣) الأزهري. الزاهر.- مرجع سابق.- ص٢٥٤.

(١٨٤) القونوي. أنيس الفقهاء.- مرجع سابق.- ص٦٦.